وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية : العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم : التاريخ

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل: 2497460045

واقع الأوقاف الجزائرية في فلسطين

مقدمة لنيل شهادة الماستر في تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

إعداد الطالب: إشراف الأستاذ:

-جيدل عبد الفتاح – أ.د.محمود بوكسيبة

أمام لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
1	أ.د عاشور قويدر	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
2	أ.د.محمود بوكسيبة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
3	د.إسماعيل تاحي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024-2025

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

﴿ من لا يشكر الناس لا يشكر الله ﴾

تتوجه بجزيل الشكر والعرفان الى مشرفي د . بوكسيبة محمود على مرافقته الفعالة لنا وتوجيهاته

ونصائحه القيمة اثناء اعداد هذا البحث

كما تتقدم بالشكر للجنة المناقشة

دون ان ننسى كل اساتذتنا الذين درسونا خلال مسارنا الدراسي

والى كل من ساهم في انجاز هذا العمل

لكم جميعا اسمى عبارات الشكر والتقدير

إهداء

إلى كل شهداء طوفان الأقصى والقضية الفلسطينة

إلى من سهرت الليالي وضحت من أجل تعليمي بأجمل أيامها وأروع لحظات شبابها . . .

ومن دفعت بكل نفس ونفيس من أجل راحتي .

إلى أمي الغالية تغمدها الله بواسع رحماته وأسكنها فسيح جناته .

وإلى من وهبني كل ما يملك ، وأغدق عني بجهده وماله ، حتى جعلني أعجز اليوم عن إيفائه اليسير من ديونه تجاهي . . . أبي الغالي رحمه الله وأسكنه الفردوس الأعلى من الجنة . . . .

إلى من رافقتني طوال مشواري ، وبذلت الغالي والنفيس من أجل راحتي و سعادتي ، إلى أم أولادي زوجتي الغالية ، أَمَدَّها الله بموفور الصحة والعافية و السعادة . .

إلى فلذات كبدي: عبد الرحمان ، تسنيم ، وغفران . . جعلهم الله جميعا منارات للهُدَى ، ومصابيحًا للدجى . .

إلى مصابيح البيت أخواتي البنات وإخوتي الذكور رزقهم الله جميعا السعادة والهناء في الدارين

إلى جميع الأهل والأحباب ، وكل رفقاء الدرب .

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد . . . إلى كل من لم يذكره اللسان وله في القلب مكان . . .

إلى كل الشرفاء الذين أعرفهم

. . . . . إلى كل مسلم صادق على وجه البسيطة

عبد الفتاح

مقدمة

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

مقدمة:

تُعَد الأوقاف من أقدم "الممتلكات" الإسلامية التي لعبت دورًا محوريًا في دعم الحياة الاجتماعية والدينية والعلمية عبر التاريخ الإسلامي، إذ شكلت أحد الأعمدة الاقتصادية والإنسانية التي ساهمت في ترسيخ قيم التضامن والتكافل داخل المجتمعات الإسلامية. وقد تجاوز أثر الأوقاف البعد المحلي، ليشمل امتدادات جغرافية واسعة، جسّدت تلاحم الأمة الإسلامية في مختلف أصقاعها، ومن أبرز هذه المظاهر ما قدّمته الجزائر –شعبًا وأفرادًا ومؤسسات– من أوقاف موقوفة لصالح فلسطين، وخصوصًا في مدينة القدس الشريف، خلال فترات تاريخية متعددة، لا سيما العهد العثماني.

إن ارتباط الجزائر بالقضية الفلسطينية لم يكن وليد اللحظة الراهنة، بل تعود جذوره إلى عقود سابقة، تجلت ليس فقط في الدعم السياسي أو النضالي، بل أيضًا في دعم مادي وروحي من خلال الوقف الإسلامي، الذي اعتُبر وسيلة فاعلة لدعم المقدسات الإسلامية والوجود العربي في فلسطين. وقد تنوعت هذه الأوقاف من حيث طبيعتها (عقارات، أراضٍ، أموال)، ومن حيث أهدافها، التي انصبت غالبًا على دعم التعليم الديني، وتعمير المساجد، وخدمة زوار بيت المقدس، وغيرها من الأغراض الخيرية.

ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الأوقاف الجزائرية في فلسطين، من حيث جذورها التاريخية، وأنواعها، والأشخاص والمؤسسات التي وقفتها، بالإضافة إلى التحديات التي واجهتها في ظل التحولات السياسية، وخاصة بعد الاحتلال الصهيوني لفلسطين. كما تسعى إلى إبراز مدى استمرارية أثر هذه الأوقاف اليوم، وأهمية استعادتها أو توثيقها ضمن الجهود الهادفة إلى حماية الهوية الحضارية والوقفية للقدس.

تُعَدّ الأوقاف الإسلامية من أبرز المؤسسات التي جسّدت عبر العصور روح التضامن والتكافل في الحضارة الإسلامية، وأسهمت في دعم مختلف القطاعات الاجتماعية والدينية

والتعليمية. وقد تميز نظام الوقف بقدرته على تجاوز الحدود الجغرافية والعرقية، بما يعكس وحدة الأمة الإسلامية وتلاحمها، وهو ما تجلى في أبهى صوره في العلاقة التاريخية بين الجزائر وفلسطين. فمنذ العهد العثماني، ظهرت مساهمات وقف جزائرية معتبرة لصالح فلسطين، لا سيما في القدس الشريف، ما يدل على عمق الروابط الدينية والثقافية والوجدانية التي تربط الشعب الجزائري بالقضية الفلسطينية، باعتبارها قضية الأمة المركزية.

وبالرغم من الأهمية التاريخية لهذه الأوقاف، إلا أن واقعها المعاصر يثير العديد من التساؤلات حول حجمها الحقيقي، وطبيعتها، والجهات التي كانت تقفها، والمصير الذي آلت إليه في ظل الاحتلال الإسرائيلي وتبدل الأوضاع السياسية في المنطقة. لذا، جاءت هذه الدراسة في محاولة لفهم **واقع الأوقاف الجزائرية في فلسطين** من منظور تاريخي وتحليلي مقارن، بالرجوع إلى الوثائق والمصادر التاريخية، ومحاولة تتبع تطور هذه الأوقاف ومدى بقائها أو اندثارها.

وانطلاقًا من الإشكالية المحورية التالية:

ما هو واقع الأوقاف الجزائرية في فلسطين؟

تتفرع عنها الأسئلة التالية:

- ما هو مفهوم الوقف في السياق الإسلامي؟
- ما هي أنواع الأوقاف وأهدافها؟
- كيف نشأت الأوقاف الجزائرية في فلسطين، وما خلفياتها التاريخية؟
- ما هي العوامل التي أثرت في هذه الأوقاف عبر الزمن، وما مدى استمرار أثرها اليوم؟

ولمعالجة هذه الإشكالية، اعتمدت الدراسة على **منهج متعدد المقاربات:**

- **المنهج التاريخي الوصفي** :لرصد جذور نشأة الأوقاف الجزائرية في فلسطين وتطورها عبر المراحل المختلفة.
- **المنهج المقارن** :لمقارنة طبيعة الأوقاف الجزائرية في فلسطين مع نظيراتها من دول أخرى ساهمت في الوقف هناك، مثل المغرب أو تركيا.
- **المنهج التحليلي** :لتحليل دلالات الوقف ومضامينه السياسية والاجتماعية والدينية، ولتفسير واقع هذه الأوقاف في السياق الراهن.

إن هذه الدراسة لا تسعى فقط إلى توثيق بعد تاريخي قد يُنسى، بل تهدف أيضًا إلى المساهمة في النقاش العلمي حول أهمية إعادة الاعتبار للوقف كأداة مقاومة ثقافية ودعم حضاري للقضية الفلسطينية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والمعرفية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **إبراز المفهوم الحقيقي للوقف الإسلامي**، وأبعاده الدينية والاجتماعية والاقتصادية، خاصة في السياق العربي الإسلامي.
2. **التعريف بأنواع الأوقاف وخصائصها**، مع التركيز على الدور الذي لعبته في دعم المجتمعات الإسلامية عبر العصور.
3. **رصد وتوثيق الأوقاف الجزائرية في فلسطين** من حيث النشأة، والغاية، وطبيعة الأملاك الموقوفة.
4. **تحليل السياق التاريخي والسياسي لنشوء هذه الأوقاف**، وعلاقة ذلك بالروابط الدينية والعاطفية بين الجزائر وفلسطين.

5. **دراسة واقع هذه الأوقاف في الزمن الراهن**، في ظل التغيرات الجيوسياسية، وسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على المقدسات الإسلامية.
6. **تسليط الضوء على التحديات التي تواجه استمرارية أو استرجاع هذه الأوقاف**، واقتراح سبل لحمايتها أو توثيقها.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات علمية وتاريخية، من أبرزها:

- أن موضوع الأوقاف الجزائرية في فلسطين **لم يحظَ باهتمام كافٍ في الدراسات الأكاديمية**، رغم أهميته الرمزية والسياسية والدينية.
- تسلط الدراسة الضوء على **أحد أوجه التضامن التاريخي بين الشعبين الجزائري والفلسطيني**، خارج الأطر السياسية التقليدية.
- تسهم هذه الدراسة في **توثيق جانب من الذاكرة التاريخية الجماعية**، التي تُظهر كيف دعمت الجزائر فلسطين بطرق غير مباشرة، من خلال الوقف الإسلامي.
- تمثل محاولة أكاديمية لفهم **دور الوقف كأداة مقاومة ثقافية ودينية**، خاصة في القدس الشريف، في مواجهة سياسات التهويد.
- تعزز هذه الدراسة من **أهمية إحياء الأوقاف كوسيلة لدعم صمود الشعب الفلسطيني**، وتلفت الأنظار إلى ضرورة حماية هذا الإرث الحضاري من الاندثار.

ثالثًا: أسباب اختيار الموضوع

جاء اختيار هذا الموضوع انطلاقًا من جملة من الاعتبارات الشخصية والعلمية، نذكر منها:

1. **الرغبة في المساهمة في توثيق العلاقة التاريخية بين الجزائر وفلسطين،** من خلال دراسة غير تقليدية تبتعد عن المسار السياسي المباشر.
2. **ندرة الدراسات التي تناولت موضوع الأوقاف الجزائرية في فلسطين بشكل تفصيلي،** مما يجعل من الموضوع أرضًا خصبة للبحث الأكاديمي الجاد.
3. الإيمان بأن الوقف الإسلامي يشكل **رافدًا مهمًا لدعم قضايا الأمة،** ومنها القضية الفلسطينية، التي ما تزال محور اهتمام ووجدان الشعوب العربية والإسلامية.
4. **الاهتمام الشخصي بمجال التاريخ الإسلامي والوقف،** والرغبة في تسليط الضوء على مفاهيم حضارية مغيبة في ظل التحولات المعاصرة.

خطة البحث:

قُسمت الدراسة إلى مقدمة وفصلين وخاتمة:

الفصل الأول:

الجذور التاريخية والتطور المؤسسي للأوقاف الجزائرية في فلسطين

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأوقاف:

المبحث الثاني: الأوقاف الجزائرية في فلسطين: النشأة والتطور

الفصل الثاني

الواقع المعاصر للأوقاف الجزائرية في فلسطين بين انتهاكات الاحتلال واستراتيجيات المواجهة.

المبحث الأول: بداية التحدي والاحتلال

المبحث الثاني: تهويد الأوقاف – الجذور والتجليات

المبحث الثالث الموقف الإسلامي والدولي من الانتهاكات وردود الأفعال

الخاتمة

صعوبات البحث:

واجه البحث عدة صعوبات :

1.قلة الوثائق الأرشيفية المتاحة

2.ندرة الدراسات السابقة حول الموضوع

3.تشتت المصادر والمراجع بين فلسطين والجزائر ودول أخرى

الفصل الأول

الجذور التاريخية والتطور المؤسسي للأوقاف الجزائرية في فلسطين

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأوقاف:

المبحث الثاني: الأوقاف الجزائرية في فلسطين: النشأة والتطور

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تمتد الروابط التاريخية بين الجزائر وفلســـطين على مدى قرون عديدة من المشـــاركة الثقافية والدينية. لقد تشـــابكت الدولتان من خلال الانتماءات القوية المتجذرة في هويتهما المشـــتركة داخل المجتمع الإســـلامي، وتوحدهما تحت رعاية الدولة الإســـلامية خلال حقب مختلفة، لا ســـيما خلال الفترتين المملوكية والعثمانية. وقد تعزز هذا الاعتماد المتبادل من خلال الروابط الروحية التي تجمع المسلمين في القدس، والتي تعتبر ثالث أقدس موقع ونقطة محورية للاحتياجات الروحية للمؤمنين. كانت بمثابة وجهة حج للعلماء والصـوفية والمصـلين من المغرب العربي، بما في ذلك أولئك من الجزائر.

خلال الفترة العثمانية (1516–1917)، تم دمج الجزائر في الإطار الســـياســـي للإمبراطورية العثمانية، التي أولت اهتمامًا خاصًا للأوقاف الإسلامية في فلسطين، وخاصة في القدس. عزز هذا السياق السياسي والديني التعاوني بيئة مواتية للجزائريين – وخاصة الأفراد الأثرياء والعلماء والشـــخصـــيات البارزة – لتكريس أصـــولهم ومواردهم لدعم الحرمين الشـــريفين، بما في ذلك المســـجد الأقصـــى. كان أحد المظاهر البارزة لهذا الوجود الجزائري التاريخي هو المؤسسة المعروفة باسم «الركن المغربي»، والتي كانت تلبي احتياجات الحجاج والمقيمين من الجزائر ومنطقة المغرب العربي بشـــكل عام. كانت هذه المنطقة بمثابة مركز للتنوير العلمي والروحي، الذي يســـتمر إرثه على الرغم من الجهود المبذولة لمحوه بســـبب الاحتلال الصهيوني.

تم تعزيز العلاقات بين الجزائر وفلسطين من خلال المواقف السياسية وجهود المقاومة، لا سيما في أعقاب الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830. كان للقضية الفلسطينية صدى في وعي الجزائريين باعتبارها كفاحًا شقيقًا. أصبح هذا الشعور واضحًا بشكل متزايد في حقبة ما بعد الاستقلال، حيث التزمت الجزائر رسميًا بالدعم السياسي والمالي للقضية الفلسطينية، مما يعكس إرثًا تاريخيًا وثقافيًا غنيًا يمتد لقرون.

وبالتالي، فإن الوقف الجزائري في فلســـطين يتجاوز مجرد المســـاهمات الخيرية. إنها بمثابة شهادة تاريخية على عمق هذه العلاقة الدائمة، التي تشمل أبعادًا دينية وثقافية وروحية بعيدة المدى تؤكد وحدة وترابط القضايا ذات الصلة بالأمة.

يُعد الوقف من المفاهيم المتداولة بكثرة في المؤلفات الفقهية، وقد جاء اســـتعماله بمعنيين أســاســيين: أولهما يدل على المال الموقوف ذاته، وهو المعنى الاســمي، وثانيهما يشــير إلى الفعل الإنشائي المرتبط بإحداث الوقف، وهو المعنى المصدري. ونظرًا لكون موضوع الدراسة يركّز على الوقف بمعناه الاسمي، فإننا سنتناول هذا المفهوم عبر ثلاث محاور: تحديد ماهية الوقف (المطلب الأول)، بيان كيفية تكييفه القانوني ومقارنته بالعقود المشـــابهة (المطلب الثاني)، ثم تصنيفه من حيث أنواعه المختلفة (المطلب الثالث)

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأوقاف:

المطلب الأول: المفهوم اللغوي والاصطلاحي للوقف

1-التعريف اللغوي للوقف

الوقف بفتح الواو وسكون القاف ، مصـدر وقف الشـيء وأوقفه بمعنى حبسـه وأحبسـه . وتجمع على أوقاف ووقوف[1] . وسمي وقفاً لما فيه من حبس المال على الجهة المعينة .

2- تعريف الوقف اصطلاحاً :

ذكر الفقهاء تعريفات مختلفة للوقف تبعاً لآرائهم في مســـائله الجزئية ، إلا أن أشـــمل تعريف للوقف هو :

« تحبيس الأصـــل وتســـبيل المنفعة »[2]؛ إذ يؤيده ما رواه عبد الله بن عمر رضـــي الله عنهما، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أصاب أرضاً بخيبر، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله! أصبت أرضاً بخيبر لم أصب مالاً قط أنفس عندي

[1] ابن منظور : لسان العرب 9/359-360 ، ومحمد رواس قلعجي : معجم لغة الفقهاء ص508 .

[2] الزركشي : شرح مختصر الخرقي 4/268 ، و د. نزيه حماد : معجم المصطلحات الاقتصادية ص353 .

منه، فما تأمر به؟ قال : « **إن شئت حبست أصلها، وتصدقت بها** »[1] ، وفي رواية : « **حَبِّس أصْلَه ، وسَبِّل ثمرته** » [2] .

فقوله : **(تحبيس)** من الحبس بمعنى المنع ، ويقصد به إمساك العين ومنع تملكها بأي سبب من أسباب التمليك[3] .

وقوله **(الأصل)** أي العين الموقوفة .

وقوله (تسبيل المنفعة) أي إطلاق فوائد العين الموقوفة وعائداتها للجهة المقصودة من الوقف والمعنية به[4] .

3- تعريف الوقف في الفقه الحديث

يعد التعريف الذي قدمه الباحث صالح المالك من أبرز التعريفات الاقتصادية المعاصرة لمفهوم الوقف؛ إذ يرى أن الوقف يمثل ثروة إنتاجية تهدف إلى التوظيف الاستثماري المستدام، مع التأكيد على حمايتها من البيع أو الاستهلاك، وعدم جواز تعطيلها عن الاستغلال أو التعدي عليها. ويبرز هذا التعريف البعد الاستثماري للوقف، موضحًا أنه ليس مجرد ملكية راكدة، بل يُعد وسيلة فعّالة لتراكم الاستثمار وتحقيق النمو المستمر عبر الأجيال..[5]

وفي السياق نفسه، ذهب الدكتور **محمد أبو زهرة** إلى تعريف الوقف انطلاقًا من أصوله الشرعية، فقال: "الوقف هو منع التصرف في رقبة العين التي يمكن الانتفاع بها، مع بقاء عينها، وتخصيص المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداءً وانتهاءً"[6]. ويبرز هذا التعريف

(1) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الشروط – باب الشروط في الوقف 982/2– رقم 2586 ، وفي الوصايا، باب الوقف كيف يكتب (1019/3–رقم (2620) ، ورواه مسلم في الوصية – باب الوقف 1255/3– رقم 1632 .

(2) رواه النسائي في سننه ، كتاب الإحباس – باب حبس المشاع 232/6 ، وابن ماجه في سننه ، كتاب الصدقات ، باب من وقف 801/2 . وهو صحيح الإسناد على شرط الشيخين . انظر : الألباني : إرواء الغليل 30/6– رقم 1583 .

(3)البهوتي : كشاف القناع 489/2 .

(4)المرجع السابق 267/4 .

[5] صالح المالك، "تنمية موارد الوقف والمحافظة عليها"، بحث مقدم لمؤتمر الأوقاف الأول بالمملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، 14 شعبان 1422هـ الموافق لـ 20–23 أكتوبر 2001، ص71.

[6] محمد أبو زهرة، محاضرات في الوقف، ط2، دار الفكر العربي، 1972، ص7.

الطابع الخيري للوقف، مع الالتزام بعدم التصـــرف في الأصـــل، وهو ما ينســـجم مع روح الشريعة الإسلامية.

وتُظهر هذه التعريفات المعاصـرة، سـواء الاقتصـادية أو الفقهية، اتفاقًا على الفكرة المركزية التي يدور حولها مفهوم الوقف، والمتمثلة في حبس أصـــل المال ومنع التصـــرف فيه، مع إطلاق منفعته في أوجه الخير. إلا أن كل تعريف يتمايز في كيفية تجسيد هذه الفكرة، سواء من ناحية القانون أو من حيث الاقتصاد أو من المنظور الديني.

4- التعريف القانوني للوقف:

لم يكتف المشرع الجزائري بتعريف موحّد للوقف، بل قدّمه من زوايا متعددة، وذلك في قوانين مختلفة، ما بين قانون الأسرة، وقانون الأوقاف، وقانون التوجيه العقاري. واللافت أن مصطلح "الوقف" قد اسـتُخدم في هذه القوانين بعدة معانٍ: فمرة يشـير إلى التصـرف المنشـئ، ومرة أخرى إلى المال الموقوف ذاته، وأحيانًا إلى الكيان الذي يتمتع بالشخصية المعنوية.

وقد ورد في **المادة 213 من قانون الأسـرة الجزائري** أن: "الوقف هو حبس عن التملك لأي شـخص على وجه التأبيد والتصـدق"[1]. ويتميّز هذا التعريف بالبسـاطة والإيجاز، ويعبّر عن جوهر الوقف باعتباره تقييدًا للتصـرف في المال وإطلاقًا للمنفعة في أوجه الخير، مع ديمومة الحبس.

بينما قدّم **قانون الأوقاف رقم 91-10** تعريفًا آخر في **المادة 3**، جاء فيه: "الوقف هو حبس العين عن التملك على وجه التأبيد، والتصـــدق بالمنفعة على الفقراء أو على وجه من وجوه البر والخير". إلا أن هذا التعريف أقل وضـوحًا، بسـبب اسـتعمال مصـطلحات متعددة تحتاج

[1] قانون الأسرة الجزائري، المعدّل والمتمم بالقانون رقم 01-07 المؤرخ في 22 ماي 2001، الجريدة الرسمية رقم 29، ص7.

إلى ضبط. فمثلًا، ذكر "الفقراء أو وجه من وجوه الخير" يبدو زائدًا، لأن التصدق على الفقراء هو أحد أوجه الخير بطبيعته[1].

كما أن استعمال مصطلح "العين" بدلًا من "المال" يُعد تقييدًا غير مبرر لمحل الوقف، إذ أن **المادة 11 من نفس القانون** تقرّ بأن الوقف يمكن أن يكون عقارًا، أو منقولًا، أو منفعة، وكل ذلك يدخل ضمن مفهوم "المال" الذي هو أشمل وأوسع من مصطلح "العين."

وفي ضوء ما سبق، فإن المشرع الجزائري تبنى تعريفًا مرنًا للوقف، يتراوح بين الصيغة الفقهية التقليدية والصيغة القانونية الحديثة، مع تأكيده على عناصره الأساسية: حبس الأصل، التصدق بالمنفعة، والاستمرار في تخصيصه لأغراض عامة نافعة.

5- تعريف الوقف في قانون التوجيه العقاري

تميّز قانون التوجيه العقاري الجزائري بتقديم تعريف خاص ومختلف للوقف، حيث اعتبره شكلاً من أشكال الملكية المستقلة المعترف بها قانوناً، وذلك خلافاً لتعريفاته في القوانين الأخرى التي أولته طابعاً شرعياً أو اجتماعياً. فقد نصّت **المادة 31** منه على أن: *"الأملاك الوقفية هي الأملاك العقارية التي حبسها مالكها بمحض إرادته ليجعل التمتع بها دائماً تنتفع به جمعية خيرية أو جمعية ذات منفعة عامة أو مسجد أو مدرسة قرآنية، سواء أكان هذا التمتع فورياً أو عند وفاته، أو أحد الموصين الوسطاء الذين يعينهم المالك المذكور"*[2]

ومن خلال تحليل هذا النص، يتضح أن المشرع قد حصر الوقف في الأملاك العقارية فقط، مما يُعد تقييدًا لمفهوم الوقف كما أقرته الشريعة الإسلامية، والتي أقرت جواز أن يكون محل الوقف عقاراً أو منقولاً أو حتى منفعة. وهذا الحصر يضيق من مفهوم الوقف ويحدّ من آفاقه،

[1] قانون الأوقاف رقم 91-10 المؤرخ في 27 أبريل 1991، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

[2] قانون رقم 90-25 مؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1411هـ الموافق لـ18 نوفمبر سنة 1990، المتضمن التوجيه العقاري، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية رقم 49، ص1560.

مما قد يخرج الوقف عن مقاصده الجوهرية التي تقوم على استمرارية المنفعة وتوسيع دائرة الخير. وبالتالي، فإن التعريف الوارد في هذا القانون لا يواكب التطورات الحديثة التي تسعى إلى تفعيل الوقف كآلية اقتصادية واستثمارية تساهم في التنمية المستدامة.

ورغم تباين الصياغات التشريعية التي تناولت مفهوم الوقف في التشريع الجزائري، إلا أن هناك قواسم مشتركة تُستخلص من مجمل هذه التعريفات. ولعل أبرزها التأكيد على خاصية **التأبيد**، حيث يُعتبر الوقف لاغياً من الناحية القانونية إذا ما كان مؤقتاً، مما يعكس الانسجام مع الأصل الفقهي للوقف باعتباره حبساً للأصل وتسبيلًا للمنفعة.

كما أن هذه التعريفات تُبرز أن الوقف هو علاقة قانونية تُنشأ بين الإنسان والمال، يقوم الشارع بتنظيمها وضبطها، بحيث يُخصص المال للانتفاع دون التملك، وهو تمكين لا يتم إلا بسلطان الشارع الذي يضع القواعد المتعلقة بالملكية ويحدد ضوابط التصرف فيها[1].

وعليه، فإن الملك الوقفي يُعد اختصاصًا قانونيًا قرره المشرّع، يرد على المال من حيث أصله، ويُخصص منفعته لأغراض خيرية ودائمة، عبر حبس التصرف في العين.

المطلب الثاني: التصنيفات الأساسية للأوقاف

يُعد الوقف مؤسسة اجتماعية واقتصادية متنوعة، وتتحدد خصوصيته من حيث الإنشاء، والإدارة، والتنمية، بحسب نوعه ومجاله ومضمونه. وبالرغم من عدم وجود معيار واحد ووحيد لتصنيفه، فإن الفقهاء والباحثين اعتمدوا مجموعة من المعايير التي تُساعد على التمييز بين أنواعه المختلفة. وأبرز هذه المعايير ما يلي:

- **بحسب غرضه والجهة الموقوف عليها** :وقف عام (خيري)، ووقف خاص (أهلي)، ووقف مشترك.

[1] أبو زهرة، الملكية ونظرية العقد، دار الفكر العربي، ط2، 1972، ص71–72.

- **بحسب محل الوقف** :وقف وارد على العقار، أو المنقول، أو المنفعة، أو الحقوق، أو الخدمات.
- **بحسب المضمون الاقتصادي** :وقف مباشر، أو وقف استثماري.
- **بحسب مكان الوجود** :وقف داخل الوطن، أو وقف خارج الوطن.
- **بحسب طريقة الإدارة** :وقف يدار بطريقة نظامية، أو بطريقة غير نظامية.

ويُلاحظ من خلال تحليل قانون الأوقاف رقم 91-10 أن المشرع الجزائري يعتمد على معيار الجهة الموقوف عليها بشكل رئيسي في تصنيفه لأنواع الوقف، بينما تُفهم بقية المعايير ضمنًا من خلال النصوص القانونية والتنظيمية.

1- أنواع الوقف بحسب الغرض (الخيري/الذري/المشترك)

يقسّم الفقه الحديث الوقف، من حيث الغرض الذي أنشئ من أجله، إلى وقف عام أو خيري، ووقف خاص أو أهلي، ووقف مشترك .ولم تكن هذه التفرقة معروفة في بدايات نشأة الوقف، إذ أن الوقف في أصــله يُعد خيرياً من الناحية الشــرعية، إلا أن التطبيقات الواقعية أدّت إلى ظهور هذه التقسيمات منذ العصور الإسلامية الأولى[1].

2- أنواع الوقف بحسب المحل (العقاري/المنقول/المنافع)

تعددت تعاريف الوقف العام أو الخيري، غير أن جميعها تتفق على أن الجهة الموقوف عليها يجب أن تكون وجهًا من وجوه البر العام، ومن هذه التعاريف:

- "*ما صُرف فيه الريع من أول الأمر إلى جهة خيرية"[2]

[1] الحجيلي، عبد العزيز بن مطيع، الوقف الأهلي كوثيقة تأمين لصالح الذرية، بحث مقدم للمؤتمر الثالث للأوقاف بالمملكة العربية السعودية، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 2010، ص697.

[2] مسقاوي، عمر، محاضرات في الوقف ومؤسسات الوقف في الشريعة والقانون والاجتهاد اللبناني، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2011، ص21

- "*ما وقف على وجه من أوجه الخير والبر، سواء أكان على أشخاص أو جهات، ويهدف إلى تحقيق مصلحة عامة"[1].
- "*ما جعل ابتداءً لجهة من جهات البر ولو لمدة معينة، يكون بعدها على شخص أو أشخاص معينين"
- "*الوقف الذي يقصد به الواقف التصدق على وجوه البر، سواء أكان على أفراد معينين كالفقراء والمساكين والعجزة، أم على جهات عامة كمستشفيات، ومساجد، ومدارس، بما ينعكس نفعه على المجتمع ككل"[2]

ويتضح من مجمل هذه التعريفات أن المعيار الأساسي في تصنيف الوقف كوقف عام أو خيري يتمثل في **الجهة الموقوف عليها** منذ البداية، وأن الغاية الأساسية منه هي خدمة المصلحة العامة وتحقيق النفع الاجتماعي العام.

3- أنواع الوقف بحسب طريقة الانتفاع (المباشر/غير المباشر)

يرتبط الملك الوقفي العام بكونه وقفًا يرد على جهات عامة كالمساجد والمدارس والمستشفيات والمقابر، مما يجعل المجتمع بأسره ينتفع بريعه. وتعود صفة الخيرية فيه إلى اشتماله على أهداف إنسانية عامة تخدم مصالح المجتمع، كالتعليم، والرعاية الصحية، والدينية، وغيرها من وجوه البر. غير أن هذا لا ينفي عن بقية أنواع الوقف طابع البر، إذ إن الأصل في جميع أنواع الوقف أنها تصدر عن نية التقرب إلى الله عز وجل، في إطار عمل خيري وإنساني. ومن هنا فإن الصفة العامة من حيث الجهة الموقوف عليها، والصفة الخيرية من حيث

[1] منصور، سليم هاني، الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، 2004، ص37.
[2] الزحيلي، وهبة، الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي، دار الفكر، بيروت، 1998، ص140.
[5]المرجع نفسه.

الغرض والمقصد، هما عنصران جوهريان لا بد من توافرهما حتى يصدق على الوقف وصف "الملك الوقفي العام."

وقد أقرّ المشـــرع الجزائري هذا المعنى صـــراحة في المادة 6 من القانون 91-10 المتعلق بالأوقاف، حيث جاء فيها: *"الوقف العام هو ما حبس على جهات خيرية من وقت إنشـائه، ويُخصـــص ريعه للمســـاهمة في ســـبل الخيرات..."*[1]. ويُفهم من هذا النص أن المشـــرع الجزائري قد أســـس مفهوم الوقف العام على ركنين متلازمين: أولهما الجهة الموقوف عليها التي يجب أن تكون جهة خيرية، وثانيهما الطابع الخيري للغرض، بحيث لا يكفي مجرد الوقف على جهة عامة إذا لم يكن الغرض من الوقف هو الإسهام في أعمال الخير.

ومع ذلك، فإن المشـرع لم يكن دائمًا وفيًا لهذا المعيار، إذ نصـت المادة 8 من القانون ذاته على إدراج بعض الأوقاف الخاصة ضمن الأوقاف العامة، منها: الأوقاف التي جهلت الجهة الموقوف عليها، وكذلك الأملاك التي آلت إلى الأوقاف العامة دون معرفة الواقف أو الموقوف عليه، والمتعارف عليها أنها وقف، وهي ما يُعرف في الفقه الوقفي بـــــ"الأملاك الوقفية بالمال". ويظهر من هذا أن الغاية الخيرية تُعد هي الأساس في تصنيف الوقف كعام، ولو لم يكن التكييف الشكلي موافقًا لذلك، ما يعكس مرونة المشرع في اعتبار **الغرض الخيري** هو الأصل في كل وقف مهما كان نوعه[2].

وقد ذهب المشرع الجزائري في أحد تعريفاته القانونية إلى القول بأن الملك الوقفي العام هو : "ما نشـــأ ابتداءً لمصـــلحة جهة بر عامة تحقيقًا لغرض خيري، وما آل انتهاءً إلى جهة بر عامة بقوة القانون ."كما ميّز بين نوعين من هذا الملك الوقفي العام بموجب **المادة 6 المعدلة:**

[1] قانون رقم 91-10 مؤرخ في 27 أبريل 1991، المعدل والمتمم، المادة 6، الجريدة الرسمية.

[2] المادة 8 من نفس القانون.

- **الوقف العام محدد الجهة** :وهو الذي عيّن فيه الواقف جهة إنفاق الريع، فلا يجوز توجيه ريعه إلى جهة أخرى إلا إذا استنفد الغرض الأصلي.
- **الوقف العام غير محدد الجهة** :وهو الذي لم يُحدد فيه الواقف مصـــرفًا معينًا، أو جُهل وجه البر المقصـــود، وفي هذه الحالة يُصـــرف ريعه في دعم العلم، وتشـــجيع البحث العلمي، وتمويل وجوه الخير المختلفة[1].

- الملك الوقفي الخاص

الملك الوقفي الخاص، الذي يُعرف أيضًا في أدبيات الفقه بـ"الوقف الذري" أو "الوقف الأهلي" أو "الوقف المعقب"، يختلف في طبيعته وغرضه عن الوقف العام. وقد ظهرت هذه التسميات نتيجة لاختلاف البيئات الفقهية والثقافية. ففي دول المشـــرق العربي، يُطلق عليه "الوقف الذري"، وهو مأخوذ من لفظ "الذرية"، باعتبار أن الوقف يُوجه لصالح أولاد الواقف وذريته من بعده. أما في المغرب العربي، فيشيع استخدام مصطلح "الوقف المعقب"، نسبة إلى "العقب"، أي الأبناء وما تفرع عنهم. بينما يُفضل بعض الفقهاء المعاصرين استخدام مصطلح "الوقف الأهلي" لتمييزه عن الأوقاف التي تتولاها الدولة، إذ يدل لفظ "الأهلي" على أنه غير حكومي[2].

ويُعرّف هذا النوع من الوقف بأنه: *"ما يُنشئه الواقف لمصلحة نفسه، أو لأولاده، أو ذريته، أو أشـــخاص معينين، ثم ينتقل بعد انقطاعهم إلى جهة من جهات البر والإحســـان، وفقًا للأحكام الشرعية[3]. وهو ما يعكس الجمع بين المصلحة الخاصة كغاية أولى، والغاية الخيرية

[1] المرجع نفسه، المادة 6 مكرر.

[2] سراج محمد أحمد، أحكام الوصايا والأوقاف في الفقه الإسلامي والقانون، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص164.

[3] الحداد، أحمد بن عبد العزيز، الوقف الذري وأحكامه، بحث مقدم لمنتدى قضايا الوقف الفقهية الثاني، الكويت، مايو 2005، ص355.

كمرحلة نهائية، وهذا يجعل من الوقف الذري صـــيغة وســـطى بين الوقف الخاص والوقف العام.

وقد تعددت التعريفات الفقهية لهذا النوع، نذكر منها:

- تعريف جمعة الزريقي: *"الوقف الذري هو أن يجعل الواقف مالاً مملوكًا له واقفًا على نفســـه، أو أولاده، أو أولاد أولاده، أو ذريته، أو عقبه، ثم عند فناء العقب أو النســـل، ينتقل إلى جهة من جهات البر"[1]
- تعريف محمد الزحيلي: *"الوقف الذري أو الأهلي هو ما جُعل ابتدءًا لشـــخص معين أو أشـــخاص معينين ســـواء كانوا من أقاربه أم لا، مع تعيين جهة من جهات البر تستحق الوقف بعد انقطاعهم"[2]

ومن خلال هذه التعريفات، يتضـح أن الصـفة الأهلية في الوقف ترتبط بالجهة المسـتفيدة في المرحلة الأولى، بينما تبقى الصـــفة الخيرية ملازمة له في مرحلته النهائية، مما يعكس طابع التوازن بين الرغبة في الإحسـان إلى الأقارب وبين الحرص على اسـتمرار الوقف كأداة دائمة للنفع العام.

- الملك الوقفي الذي محله عقار

يُعد العقار المحل الأصـــلي والأكثر شـــيوعاً في الوقف، وقد أجمع الفقهاء على جوازه واتفقوا على أنه الأصـــل في الأعيان الموقوفة، بالنظر إلى صـــفته الثابتة والدائمة، مما يجعله أكثر ملاءمة لتحقيق غاية الوقف في **صـــرف المنافع على وجه التأبيد** .ويدخل ضـــمن العقارات: الأراضي، المباني، المساجد، المدارس، المستشفيات، بالإضافة إلى المباني المعدة للاستثمار

[1] الزريقي، جمعة محمود، الوقف الذري: الواقع والآفاق، بحث مقدم لمنتدى قضايا الوقف الفقهية الثاني، ص314.

[2] الزحيلي، محمد، الوقف الذري، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، العدد 27، جمادى الثانية 1427هـ/يوليو 2006، ص113-114

مثل المساكن والمحلات التجارية، كما تشمل بعض الأصول الزراعية الدائمة كالأشجار المثمرة والنخيل، طالما أنها من قبيل الأعيان الثابتة التي تعمر طويلاً وتُدرُّ نفعاً مستمراً[1].

- الملك الوقفي الذي محله منقول

على خلاف العقار، فإن وقف المنقول قد شكّل محل خلاف بين الفقهاء، نتيجة كونه معرضاً للتلف أو الفناء. ومع ذلك، فقد **أجاز جمهور الفقهاء وقف المنقول**، وإن اختلفوا في تبريرات ذلك الجواز. وتبرز أهمية هذا النوع في كونه **أيسر من حيث الكلفة ومتاح لطبقات أوسع من الناس**، وهو لا يحتاج إلى مصاريف صيانة كبيرة كتلك المرتبطة بالعقار. ومن أمثلة المنقولات التي يجوز وقفها: سجاد المساجد، المصاحف، الكتب، الأجهزة الكهربائية، وغيرها من الأدوات التي تُستخدم لأغراض خيرية مباشرة[2].

- الملك الوقفي الذي محله منافع

يقصد بوقف المنافع أن يكون محل الوقف هو الفائدة أو العائد الناتج عن استعمال الشيء، دون أن تكون العين نفسها مملوكة للوقف، ويشمل ذلك العوائد الناتجة عن استعمال عين أو نقد أو حق معين. وهنا يتمثل الخلاف الفقهي في صحة وقف المنفعة دون أصل العين. ففي حين يرى جمهور الفقهاء عدم صحة هذا النوع من الوقف، انطلاقًا من اشتراطهم التأبيد في العين الموقوفة، فإن المالكية أجازوا وقف المنافع، واعتبروا أن الملك الوقفي لا يشترط فيه التأبيد، بل يجوز أن يكون مؤقتاً، ما دام يحقق غاية الوقف. وقد استند فقهاء المالكية

[1] أحمد الريسوني، الوقف الإسلامي: مجالاته وأبعاده، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، مطبعة فضالة، المحمدية، 2001، ص 18.

[2] محمد أحمد أبو ليل، "أثر الاجتهاد في تطور أحكام الوقف"، بحث مقدم لندوة الوقف الإسلامي، الإمارات، ديسمبر 1997، ص 16 .

إلى قاعدة أن المنفعة قابلة للحبس، ولو بصـــفة مؤقتة، طالما أنها تحقق النفع المشـــروع للموقوف عليهم[1].

ويُســـتخلص من ذلك أن تنوع محل الوقف بين عقار ومنقول ومنفعة لا يخرج عن الإطار المقصـــود من الوقف، طالما تحقق فيه عنصـــر الاســـتمرارية والنفع العام أو الخاص وفقًا لشروط الواقف ومقتضيات المصلحة.

- أنواع الملك الوقفي بحسب نوع الانتفاع

يمكن تصـــنيف الملك الوقفي من حيث طبيعة الانتفاع أو نوع العائد المتولد منه إلى نوعين رئيسيين، أحدهما يقوم على تقديم الخدمة المباشرة، والآخر يهدف إلى تحقيق عائد استثماري غير مباشر .ويظهر هذا التقسيم بوضوح من خلال النظرة الاقتصادية الحديثة للوقف، حيث يُنظر إليه إما كأصل إنتاجي يُنتفع به مباشرة، أو كأصل استثماري يُستغل لتحقيق دخل يُوجه إلى أغراض الوقف المختلفة.

- الأملاك الوقفية المباشرة

ويقصـد بها الأملاك التي يتم الانتفاع بها مباشـرة من قبل الموقوف عليهم، دون الحاجة إلى تحويلها إلى عائد مالي أو إيرادي. وتتمثل هذه الأملاك في المؤســـســـات الخدمية التي تقدم خدماتها للمجتمع بصورة مباشرة، كالمساجد التي يُصلى فيها، والمستشفيات التي يُعالج فيها المرضـــى، والمدارس التي تُمارَس فيها العملية التعليمية، وغيرها من الأملاك ذات الوظيفة الاجتماعية والإنســـانية المباشـــرة[2].وتكمن أهمية هذا النوع من الوقف في تحقيق الأثر

[1] شمس الدين محمد عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج4، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ص 76؛ وانظر: قطب مصطفى سانو، "وقف المنافع والحقوق وتطبيقاته المعاصرة"، بحث مقدم لمنتدى قضايا الوقف الفقهية الثالث، الكويت، 28-30 أبريل 2007، ص 146-147 .

[2] حسن محمد الرفاعي، "وقف العمل المؤقت في الفقه الإسلامي"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثاني للأوقاف، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2006، ص 32

الاجتماعي الفوري والمباشـر، وتلبية الحاجات الحيوية للمجتمع في مجالات الصـحة والتعليم والدين.

المبحث الثاني: الأوقاف الجزائرية في فلسطين: النشأة والتطور

منذ القدم، كانت مدينة القدس عامة، ومدينة القدس خاصة، مقصداً للمغاربة عبر التاريخ. فقد كان الحجاج المغاربة الذين كانوا يعظمون مكة المكرمة كمدينة مقدسة، يتوجهون أيضاً إلى الدينة المقدسة، قاصدين المسجد الأقصى المبارك، فيتعجبون من جمالها وإقامتها فيها.

كما جذبت مدينة القدس أيضـاً مختلف الفئات المغربية، بما في ذلك العلماء، والرحالة، والمحدثين، وغيرهم، الذين اتخذوا من المدينة مقراً وأداروا الشـؤون فيها، وشـاركوا في صـدّ الحركة الصليبية، ولا سيما الإقامة في المدينة كباقي المناطق الفلسطينية.

لقد دأب المغاربة على زيارة بيت المقدس منذ ما قبل الاحتلال الفرنجي للمدينة سـنة 492هـ / 1099م، وازداد عدد المغاربة بعد استرجاع القدس من الفرنج سنة 583هـ / 1187م. كما ساهم المغاربة في الجهاد الإسلامي ضد الفرنج، كالنص في فتح بيت المقدس وكسـر شـوكة الفرنج في المشـرق، وكذلك تم دعم الناصـر صـلاح الدين الأيوبي من طرف سلطات المغرب (يعقوب المنصـور) بأساطيل بحرية تنازعت مع أساطيل الفرنج، حيث كان لسواحل المغرب دور بارز في مساندة الجيش الإسلامي في المشرق، وكان المغاربة معروفين كشجاعة ومحاربين.

المطلب الأول: حارة المغاربة

1- الموقع الجغرافي والمساحة

تقع حارة المغاربة في الجهة الجنوبية الغربية من مدينة القدس القديمة، تحديداً إلى الغرب من المسـجد الأقصـى المبارك. وتجاور الحارة كلاً من حارة الشـرف، وحارة اليهود، وحارة باب السلسلة[1].

[1] -سامي محمد الصلاحات: الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، بيروت 2011، ص84.

يحدها من الجنوب سـور القدس وباب المغاربة، ومن الشـرق الزاوية الفخرية التي تلي المسجد الأقصـى، فيما تقع شمالاً المدرسة التنكرية المعروفة بأقواسها المميزة، وعلى صفها تربة الأمير حسـام الدين بركة خان والمكتبة الخالدية. أما من جهة الغرب، فتجاورها حارة الشرف، التي تحولت اليوم لتعرف باسم حارة اليهود.

ولوج حارة المغاربة كان يتم عبر زقاق يفصـل بين زاوية المغاربة وتربة الأمير بركة خان، فضـلاً عن المكتبة الخالدية التي تميز هذه المنطقة. تبلغ مساحة الحارة 45000 متر مربع، وتشـكل بذلك حوالي 5% من مسـاحة القدس القديمة، ما يؤكد على الأهمية المكانية والتاريخية لهذا الحي ضـمن نسـيج المدينة المقدسـة.النص بعد إعادة الصـياغة بأسـلوب أكاديمي:

تتموضـع حارة المغاربة في الجهة الجنوبية الغربية من مدينة القدس التاريخية، بمحاذاة المسـجد الأقصـى المبارك من الغرب، وقريبة من حارة الشـرف وحارة اليهود وحارة باب السـلسـلة. يحد الحارة من الجنوب سـور القدس وباب المغاربة، ومن الشـرق الزاوية الفخرية تليها المسـجد الأقصـى. أما من الشـمال، فتجاورها المدرسـة التنكرية[1]. المعروفة بأقواسـها ولِسـنها، وعلى صـفها تقع تربة الأمير حسـام الدين بركة خان والمكتبة الخالدية. ومن جهة الغرب، تتصـل حارة المغاربة بحارة الشـرف التي صـارت تُعرف اليوم بحارة اليهود. كان الوصـول إلى الحارة يتم عبر زقاق يفصـل بين زاوية المغاربة وتربة الأمير بركة خان، إلى جانب المكتبة الخالدية. وتقدر مساحة الحارة بنحو 45000 متر مربع، ما يشكل قرابة 5% من مساحة البلدة القديمة للقدس.

تقع حارة المغاربة في الجهة الجنوبية الغربية لمدينة القدس، إلى الغرب من المسـجد الأقصـى المبارك، وقريبة من حارة الشـرف وحارة اليهود وحارة باب السـلسـلة. يجاورها من الجنوب سـور القدس وباب المغاربة، ومن الشـرق الزاوية الفخرية، يليها المسـجد الأقصـى،

[1] سامي محمد الصلاحات: الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، بيروت 2011، ص ص 24 – 25.

بينما تحدها من الشمال المدرسة التنكرية، وتبرز فيها أقواس ولسن المعروفة، وكذلك تربة الأمير حسام الدين بركة خان والمكتبة الخالدية. أما من جهة الغرب، فتجاور الحارة حارة الشرف، والتي تحولت اليوم إلى حارة اليهود. ويُتاح الوصول إلى الحارة عبر زقاق يفصل بين زاوية المغاربة وتربة الأمير بركة خان، إضافة إلى المكتبة الخالدية. وتقدر مساحة الحارة بنحو 45000 متر مربع، ما يمثل حوالي 5% من مساحة القدس القديمة. [1].

2- النشأة والتأسيس

تأخذ حارة المغاربة شكلا مربعا يتخلله منشآت أثرية وتاريخية قديمة يعود بعضها للعصر الأيوبي، ويتخلل هذه المنشآت عقبات وأزقة معوجة وضيقة تصل أرجاء الحارة بعضها ببعض، ويتوزع على جانبي كل عقبة أو طريق أو زقاق في هذه الحارة عدد من المباني المتلاصقة، التي يعلوها في بعض الأحيان قناطر وبوائك مع ظهور قليل للقباب مما ميز المدرسة الأفُضليّة أحد المعالم التاريخية البارزة، وقد اشتُهرت بين الناس باسم "مدرسة القبة"[2]. نظرًا لارتفاع قبتها التي كانت تُميّزها عن غيرها من المباني المحيطة.

ويصفها المؤرّخ كامل العسلي بأن حارتها تأخذ شكلاً مستطيلاً تتخلله ممرات ضيقة مُبلَّطة، وتتسم منازلها بالتلاصق، وهي عبارة عن أبنية قديمة تتميز باحتوائها على آبار وغرف صغيرة المساحة، إضافة إلى جدرانها السميكة ومداخلها المتواضعة الحجم. كما تضم الحارة في نسيجها العمراني عدداً من المباني التاريخية الإسلامية التي تعود لفترة المماليك[3].

[1] حسن يشو: "علاقة المغاربة بفلسطين الوقف والرحلة"، كتاب الأمة إدارة البحوث والدراسات الإسلامية ، قطر ، ، ربيع الأول ، 1437هـ ديسمبر 2015 . جانفي 2016 ، ص95.

[2] عيسى القدومي، المسجد الأقصى الحقيقة والتاريخ، مركز بيت المقدس للدراسات التوقيفية، ط 2، فلسطين، م 2008، ص 111.

[3] كامل جمال العسلي: "حارة المغاربة في القدس و اهميتها التاريخية". مجلة القدس الشريف، الأردن، ج 39، ص 1988، ص 10.

3- التطور العمراني والعلمي

بغض النظر عن دوافعهم الأولى في الحج أو طلب العلم، يتبدى دافع ثالث بالغ الأهمية حظي باهتمام المؤرخين، ألا وهو المشاركة في الحروب الصليبية إلى جانب السلطان صلاح الدين الأيوبي. فقد انضم المغاربة تحت لواء جيوش نور الدين محمود زنكي، واستمروا في الوفاء لهذا التوجه خلال عهد صلاح الدين الأيوبي، حتى تحقق تحرير القدس من السيطرة الصليبية[1].

بعد هذا الفتح المبارك، أصبح المغاربة يتجمعون في رقعة مجاورة للجدار الجنوبي الغربي لحائط المسجد الأقصى، وهي أقرب مكان يمكن منه الوصول إلى الحرم الشريف. وتقديرا لهذا الوفاء والدور الجهادي، أوقف الملك العادل أخو صلاح الدين الأيوبي تلك البقعة على المغاربة سنة 589 هـ/1193م، وهي نفس السنة التي توفي فيها صلاح الدين، بعد خمس سنوات فقط من تحرير المدينة. ومنذ ذلك التاريخ، بعد استرجاع القدس، بدأت أعداد المغاربة في المدينة المقدسة في الارتياد والتراكم، مشكلين حضورا دينيا واجتماعيا واضحا.

4- المساهمة العسكرية والدبلوماسية

تمثّلت أوجه التعاون بين الطرفين في الاستجابة لنداء السلطان صلاح الدين الأيوبي، حيث قدّم سلطان المغرب يعقوب المنصور المواسدة العسكرية عبر تجهيز أسطول بحري لدعم المجهود الحربي الإسلامي في المشرق. وقد أسهمت هذه المساندة بشكل مباشر في موازنة القوى البحرية في المنطقة وتمكين الجيوش الإسلامية من تحقيق انتصارات حاسمة[2]

5- التوطين والأوقاف

بعد عمليات التحرير، أسكن صلاح الدين الأيوبي عدداً من المجاهدين المغاربة في المدينة، وتُوج هذا الوجود لاحقاً بوقف الملك الأفضل نور الدين علي بن صلاح الدين للمساكن

[1] سليمة بن عمر وعفاف سديرة هجرة الجزائريين إلى فلسطين – 1847م 1948م – مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي، 2016 م – 2017 م، ص 18

[2] كامل جميل العسلي: حارة المغاربة في القدس وأهميتها التاريخية، المرجع السابق، ص 12

المحيطة بحائط البراق لصالح الجالية المغربية. وقد شكّل هذا الوقف النواة الأولى لما عُرف لاحقاً بحارة المغاربة، التي تطوّرت عبر العصور لتصبح مجمعاً عمرانياً متكاملاً يضم مدارس وزوايا ومصليات ومرافق اجتماعية متعددة. [1]

5-التطور العمراني والمكانة العلمية

حافظت حارة المغاربة على طابعها الإسلامي المميز منذ تأسيسها في العهد الأيوبي، وشهدت عبر العصور تنامياً ملحوظاً في أوقافها وعمارتها، حيث أصبحت مركزاً علمياً وثقافياً مهماً في البلدة القديمة. وقد توثّق وجود هذه الأوقاف عبر سجلات المحاكم الشرعية، حيث أُعيد تقييدها وتوثيقها في فترات لاحقة مثل سنة 666هـ/1268م وسنة 1268هـ/1596م.

6- المأساة المعاصرة والانزياح التاريخي

شهدت الحارة منعطفاً تاريخياً مفجعاً سنة 1387هـ/1967م، عندما قامت قوات الاحتلال بهدمها بالكامل، مما مثّل محواً لمَعلم تاريخي وإسلامي مهم، واستئصالاً لجزء أساسي من الذاكرة التاريخية للمدينة المقدسة. [2]

تعد البقعة التي تقوم عليها حارة المغاربة موقعاً ذا أهمية دينية بالغة، حيث تشـــير المصادر التاريخية إلى أنها المكان الذي حط فيه البراق خلال رحلة الإسراء والمعراج[3] بالنبي محمد صـلى الله عليه وسـلم. وتسـتند هذه الأهمية إلى ما ورد في الروايات التاريخية من أن دخول النبي صـلى الله عليه وسـلم إلى المدينة تم عبر الباب اليماني الذي عُرف لاحقاً بباب المغاربة.

وفي هذا الصـــدد، يُورد المؤرخ مجير الدين الحنبلي رواية مفصـــلة لهذه الواقعة، حيث ينقل: "ثم انطلق بي جبريل عليه السـلام حتى دخلت المدينة من بابها اليماني الجنوبي، فأتى

[1] أحمد سعد الدين العلمي: وقفيات المغاربة، دارة الأوقاف العامة، طبعة 1981، ص 32

[2] عيسى الفدومي، أوقاف المغاربة في القدس ... ألم لا ينسى"، مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، فلسطين، تاريخ الإطلاع: 03/10/2025، الساعة 22:50، www.aqsaonline.org-

[3] الشيباني بنبلغيث: أبحاث في تاريخ تونس الحديث والمعاصر، مكتبة علاء الدين، صفاقس، 2008، ص226.

قبلة المسـجد، فربط بها البراق، ودخلت المسـجد من باب تميل فيه الشـمس والقمر". ويعلّق مجير الدين على هذه الرواية بالإشـــارة إلى أن "مؤرخي بيت المقدس لا يعلمون باباً بهذه الصفة إلا باب المغاربة."[1]

هذه الشـــهادات التاريخية تؤكد الطابع المقدس للموقع، وتُبرز الأهمية الدينية التي حظيت بها حارة المغاربة على مر العصـــور، لا ســـيما مع قربها من الحائط الذي رُبط فيه البراق، مما جعلها تحتل مكانة خاصة في التراث الإسلامي والتاريخ المقدسي.

المطلب الثاني: مباني حَارَةِ المَغَارِبَةِ:

تُشـــكِّل حارة المغاربة نســـيجاً عمرانياً وحضـــارياً متميزاً في مدينة القدس، احتضـــنت عبر العصـــور مجموعة من المنشـــآت المعمارية التي أدّت دوراً محورياً في رفد الحركة العلمية والفكرية والدينية في المدينة المقدســة. وتعود جذور هذه المنشــآت إلى العصــر الأيوبي، ثم تواصل تطورها وازدهارها خلال العصرين المملوكي والعثماني[2].

ومع تعاقب الحقب التاريخية، تنوعت الأوقاف في الحارة لتشمل إنشاء عدد من المرافق التعليمية والدينية، من مدارس ومصـــليات وزوايا وغيرها من المرافق المجتمعية. ويبرز من بين هذه المنشـآت مسـجد المغاربة الذي يُعد من أبرز المعالم التي أسـسـها المغاربة في هذا الموقع، بالإضافة إلى زاوية كانت بمثابة مركز للتعبد والتوجيه الروحي.

وتحوي الحارة ضـــمن نطاقها الجغرافي عدداً من المرافق الهامة، تأتي في مقدمتها المدرســـة الأفضلية التي شيدها الملك الأفضل بن صلاح الدين الأيوبي وحملت اسمه. [3]

---

[1] يوسف حمد أحمد عبد الله، بيت المقدس من العهد الراشدي وحتى نهاية الدولة الأيوبية، مطبعة دار الأيتام الصناعية، ط1، القدس، 1982، ص290.

[2] عيسى القدومي، المرجع السابق، ص111.

[3] مجير الدين الحنبلي: الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل، مكتبة المحتسب للنشر والتوزيع، عمان 1972، ج2، ص80.

وفي إطار العناية بالأوقاف الإسلامية، قام العالمان الجليلان الشيخ محمد أفندي المهدي المغربي الجواني الجبلي، والشيخ محمد أفندي بن محمد بن حميد التونسي الدقاشي، سنة 1342هـ، وبعد موافقة الحاكم الشرعي ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى في القدس[1]، بحصر جميع وقفيات المغاربة في المدينة منذ سنة 1259هـ، ثم نسخها وإيداعها في سجلات المحكمة الشرعية.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الأوقاف شكلت نواة للحركة العلمية والدينية في القدس، واستمرت في أداء رسالتها عبر العصور الإسلامية المتعاقبة.

أ- المدرسة الأفضلية (589هـ/1193م):

تُمثل المدرسة الأفضلية (589هـ/1193م) أحد الأوقاف التعليمية البارزة في بيت المقدس، حيث أوقفها الملك الأفضل نور الدين أبي الحسن علي بن السلطان صلاح الدين الأيوبي، وخصّصها لإقامة فقهاء المذهب المالكي الذين قدموا إلى المدينة المقدسة.

وتقع هذه المدرسة في موقع استراتيجي بالقرب من حائط البراق ضمن نطاق حارة المغاربة، مما أتاح لها القيام بدور فاعل في إثراء الحركة الفكرية في بيت المقدس خلال العصرين الأيوبي والمملوكي والعصور اللاحقة. [2]

ومن الخصائص المعمارية المميزة للمدرسة موقعها الذي يبعد حوالي 75 متراً إلى الغرب من المسجد الأقصى المبارك، كما اشتهرت بتسميتها البديلة "مدرسة القبة" بسبب وجود قبة بارزة في أعلاها شكّلت عنصراً معمارياً متميزاً بين مباني الحارة.

أسهمت المدرسة الأفضلية إسهاماً بارزاً في النهضة العلمية والفكرية في القدس، حيث تخصصت في تدريس الفقه المالكي أساساً، لكن دورها تجاوز ذلك إلى تدريس علوم أخرى

[1] أحمد سعد الدين العلمي، المرجع السابق، ص33

[2] عبد الجليل عبد المهدي، المدارس في بيت المقدس في العصرين الأيوبي والمملوكي ودورها في الحركة الفكرية، مكتبة الأقصى، ط2، عمان،1981، ص ص 336-339.

كاللغويات والرياضيات والحديث الشريف. وقد شكلت وجهة للعلماء والطلبة المغاربة على حد سواء، سواء للتدريس فيها أو للإلقاء والدروس في المسجد الأقصى[1].

تميز الهيكل الإداري للمدرسة بتدرج وظيفي واضح، حيث شغل منصب "الناظر" أعلى المراتب العلمية، وكان التعيين في هذا المنصب يتم بمرسوم سلطاني. واشترط في شاغله الأقدمية والوصول إلى مراتب علمية رفيعة، مع التميز بالتأليف العلمي. كما اضطلع الشيخ بمهمة التدريس مع التخصص في علم معين، دون إغفال العلوم الأخرى. وجدير بالذكر أن بعض المدرسين كانوا يدرسون في أكثر من مؤسسة تعليمية، أو يجمعون بين التدريس ومهام أخرى كالقضاء. وقد وثقت سجلات المحكمة الشرعية وجود مساعد للمدرس في المدرسة الأفضلية عُرف باسم "المعيد."

شير الوثائق التاريخية إلى وجود وظيفة السقاية في المدرسة الأفضلية، كما تم توثيق عمليات ترميم للمدرسة سنة 963هـ/1555م. كما سجلت وظائف البوابة والفراشة والكناسة والشفافة خلال القرن الثامن عشر/الثاني عشر الهجري (1188هـ/1774م).

-أبرز الشخصيات العلمية في المدرسة:

تداول على إدارة المدرسة عدد من العلماء البارزين، منهم:

الشيخ شهاب الدين أحمد ناصر المغربي: الناظر الشرعي للمدرسة سنة 953هـ/1546م

– الشيخ شهاب الدين أحمد المالكي: شيخ الحرم القدسي، تولى الفقاهة سنة 954هـ/1547م

أحمد بن سعيد المغربي، الناظر الشرعي على وقفية الأفصلية، وشيخ المغاربة في القدس، قام بترميم المدرسة عام 955 هـ / 1548 م.

الشيخ شهاب الدين أحمد بن عبد الرزاق المغربي، تولى نظارتها في ذي الحجة 957 هـ / 1550 م.

[1] عيسى القدومي: المرجع السابق، ص 112.

محمد بن قاضي الصلت، أحد المدرسين في المدرسة، توفي سنة 1046هـ/1733 م، وقد خلفه أبناؤه في وظيفته، وهم الشيخ عبد الحق والشيخ خليل والشيخ حافظ الدين والشيخ يحيى.

مجمد آغا العسيلي، كان يمارس القامة في المدرسة الأفصلية بأجر قدره ثلاث عثمانيات ابتداء من عام 1110 هـ / 1704 م.

الشيخ أحمد عبد الوهاب العسلي، تولى القامة في المدرسة الأفصلية عام 1144هـ/1731 م، ثم انتقلت إلى أبناء الشيخ أحمد الموقت[1].

وقد كان بعض العلماء يقومون بالتطوع في خدمة المدرسة الأفصلية، منهم الشيخ يحيى أفندي التي تشير بعض الوثائق بتبرعه بالقيام بوظيفة الإمامة في جامع الزاوية الأفصلية. وبعدها قدم استدعاء من خلال مضبطة طالب فيها قاضي المحكمة الشرعية بابقائه بالوظيفة.

ب- وقف الشيخ عمر المصمودي

إن صاحب هذا الوقف هو أحد أعلام المغرب، وهو الشيخ عمر بن عبد الله بن عبد النبي المغربي المصمودي المجرّد.

ويذكر مجير الدين الحنبلي أنه كان رجلًا صالحًا عمر الزاوية وأنشأها من ماله ووقفها على الفقراء والمساكين في 3ربيع الثاني سنة 703هـ / ديسمبر 1303م، وتوفي بالقدس.

دُفن الشيخ عمر بن عبد الله المغربي المصمودي بمقبرة مأمن الله عند حوش البسطامية[2].. وقد ورد في نص وثيقة الوقفية وصفٌ دقيق لشخصية الشيخ وما عُرف عنه من علم وصلاح وزهد، وجاء فيها ما نصه:

[1] إحسان عاطف عميرة: المدرسة الأفصلية في القدس، ص 589، 1193هـ/1390م – 1970م، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، فلسطين، ع 31، شباط 2017م، ص 32.

[2] عبد الهادي التازي، *القدس والخليل في رحلات المغاربة، رحلة ابن عثمان نموذجًا*، المرجع السابق، ص. 28.

(فقد أشهد على نفسه الشيخ الصالح، الناسك العابد، الخاشع الزاهد، المجاهد عمر المجرد المغربي المالكي، ابن شيوخ الأشياخ الزاهد عبد الله المغربي بن الرجل الصالح عبد النبي المغربي المصمودي المجرّد) [1].

وقد أوقف الشيخ عمر بن عبد الله بن عبد النبي المغربي المصمودي المجرد ثلاث دور تقع جميعها في حارة المغاربة، وهي من أشهر المناطق في القدس، وقد جعل مداخلها وربوعها مخصصة للإنفاق على زاوية المغاربة التي أسسها بنفسه، بينما خصص الفائض من ريعها للفقراء والمحتاجين خلال الشهور الثلاثة :رجب، وشعبان، ورمضان[2].

أما موقع زاوية المغاربة، فقد كانت تقع بأعلى حارتيْن في الجهة الغربية خارج الحرم الشريف، وقد أنشأها الشيخ المصمودي بكامل أجزائها، وكانت تشمل عشر حجراتٍ بجميع مرافقها الداخلية والخارجية. ويُذكر أن هذه الزاوية نُسبت إليه لاحقًا، فعُرفت بزاوية المصمودي[3].

وسُمِّي المكان زاوية المغاربة نسبةً إلى المغاربة الوافدين إلى بيت المقدس، وتقع الزاوية على بعد أمتار قليلة من المكتبة الخالدية .وهي مؤلفة من طابقين، في الطابق العلوي منها قبر لأحد الأولياء، وفيها مسجدٌ كان يُؤم للصلاة من طرف بعض المجاورين. وقد أوقف الشيخ المصمودي مال الزاوية على الفقراء والمساكين عام 1303هـ، لتكون مأوىً لزوار القدس من المغاربة، سواء المقيمين منهم أو العابرين والمنقطعين[4].

وقد أنفق على متطلبات الزاوية وحاجات أصحابها والنازلين بها من ريع مداخل الدور الثلاثة، وقد كان الشيخ المجاهد **عمر المصمودي** يتولى بنفسه الإشراف على هذه الأوقاف، ويشرف مباشرة على كل متعلقاتها، حرصًا على رسالتها الوقفية، وأمانة المسؤولية، وبالاشتراط عند غيابه أو موته، أن يكون من جنس المغاربة المختارين من ذوي التقوى

---

[1] عبد سعيد الدين العلمي، *المرجع السابق*، ص. 40.

[2] عبد الهادي التازي، *القدس والخليل في رحلات المغاربة، رحلة ابن عثمان نموذجًا*، المرجع السابق، ص. 34.

[3] عبد الرحمن محمد الحاج، *المرجع السابق*، ص. 341.

[4] عبد الهادي التازي :*القدس والخليل في رحلات المغاربة – رحلة ابن عثمان نموذجًا*، المرجع السابق، ص 37

والصلاح، وقد نددت الوثيقة بكل من يحاول إبطال الوقف أو تغييره، وذلك إيمانًا من مصادِر الوقف ومصارفه المفسح عنها في الحجة، التي نسخها لأهميتها تباعًا[1]..

وبعد الشيخ عمر المصمودي – رحمه الله عليه – من الصالحين، وكان من نصيبه أن توفي في **بيت المقدس**، ودُفن في **حوش البسطامية** بمقبرة مأمن الله.

وقد أورد المؤرخ **عبد الهادي التازي** نص الوثيقة الأصـــلي في كتابه القدس والخليل – رحلة ابن عثمان نموذجًا[2]..

المطلب الثالث: حائط البراق الشريف

1-الموقع والوصف العام

يقع **حائط البراق الشـريف** في الجهة الغربية من **المسـجد الأقصـى المبارك**، مشـكّلًا امتدادًا طبيعيًا لجدرانه الغربية. وقد اكتسـب هذا الاسـم لكون النبيّ صـلى الله عليه وسـلم **ربط دابته البراق**[3].. بجواره ليلة الإسراء والمعراج، كما ورد في الحديث النبوي الشريف:

«أُتيتُ بالبُراق، وهو دابةٌ أبيض طويلٌ فوق الحمار ودون البغل، يضـــع خطوه عند منتهى طـرفـه»،وفـي روايـة أخـرى قـال الـنـبـي صـــلـى الله عـلـيـه وســـلـم: (فَرَكِبْتُ حتى أتيت بيت المقدس، فربطته بالحَلْقَة التي يربط بها الأنبياء، ثم دخلت المســجد فصلّيت فيه ركعتين، ثم خرجت، فجاءني جبريل بإناء من خمرٍ وإناء من لبنٍ، فاخترت اللبن، فقال جبريل: اخترت الفطرة، ثم عُرِج بي إلى السماء...)(رواه مسلم) [4].

---

[1] محمد بن عثمان المكناسي :هو رحالة مغربي، من مواليد مكناس بالمغرب الأقصى في أواسط القرن 18م، حيث كان أديبًا ووزيرًا وسفيرًا في عهد الدولة العلوية في المغرب الأقصى. وقد رحل إلى مدينتي الخليل والقدس سنة 1202هـ / 1788م، ووصف رحلته تلك بعنوان *إحراز المعلى والرقيب في حج بيت الله الحرام وزيارة القدس الشريف والخليل والتبرك بقبر الحبيب*، وقد تُوفي رحمه الله في محرم سنة 1214هـ / جوان 1800م. انظر :عبد الهادي التازي، *القدس والخليل في رحلات المغاربة – رحلة ابن عثمان نموذجًا*، المرجع السابق، ص 25–26.

[2] إبراهيم عبد الكريم :*حائط البراق: الخلفية الإسلامية والاحتلال اليهودي*، منشورات القيادة الشعبية الإسلامية العالمية، ط 1، الكويت، 2001م، ص 13.

[3] عيسى القدومي" :المسجد الأقصى، أربعون معلومة نجهلها"، *مجلة الوعي الإسلامي*، ط 1، الكويت، ع 170، 1436هـ / 2015م، ص 31.

[4] أحمد سعد الدين العلمي :المرجع السابق، ص 53

ويُعدّ **حائط البراق** من الأوقاف الإسلامية التاريخية التابعة لـــ **أوقاف المغاربة**، كما ورد في **حجة وقف أبي مدين الغوث الحفيد**، إذ يمثل **الحد الشرقي** من أراضي الوقف، ويُعتبر جزءًا لا يتجزأ من **المسجد الأقصى المبارك**. [1].

ويبلغ طول الحائط نحو **ثمانٍ وأربعين مترًا**، وارتفاعه قرابة **سبعة عشر مترًا**، مشكّلًا فاصلًا بين **حارة المغاربة** و**الجهة الغربية للمسجد الأقصى** .ويتكون من نحو **خمسةٍ وعشرين صفًا** من الحجارة الكبيرة، بعضها غائر في عمق الأرض، بحيث يشكّل القسم المدفون منها نحو **ثلث ارتفاع الحائط الكلي**. [2].

أما **الرصيف التاريخي** الذي كان قائمًا أمام الحائط قبل سنة **1967م**، فقد كان عبارة عن **زقاقٍ ضيقٍ** يسلكه المغاربة للوصول إلى بيوتهم الواقعة ضمن **أراضي الوقف المغربي**، ويبلغ طوله نحو **ثلاثين مترًا** وعرضه **أربعة أمتار**، ويرتفع عن مستوى سطح البحر بحوالي **708 أمتار**، ما يجعله من **أخفض النقاط في مدينة القدس القديمة**.

وقد استغل **اليهود** هذا الموضع لاحقًا لأداء صلواتهم منذ فترات متأخرة، **زاعمين** أنه بقايا الجدار الغربي للهيكل المزعوم أو ما يُعرف بـ"قدس الأقداس"، في حين يؤكد **المسلمون** أن هذا الحائط هو **الجدار الإسنادي الخارجي للمسجد الأقصى المبارك**، ولا يمتّ بصلةٍ إلى الهيكل المزعوم.

1- وصف القرية وأهلها:

تُعدّ عين كارم قرية جميلة ذات طبيعةٍ خلّابةٍ، والمياه الجارية والجبال العالية، تقع إلى الجنوب من مدينة القدس، وقيل إنّ النبيَّ يحيى عليه السلام وُلِدَ على أرضها .وتُعد من كُبرى قرى القدس مساحةً وسكانًا، وسُمّيت بهذا الاسم نسبةً إلى عين الماء العذبة التي تتدفق من جبالها، وتسقي أبناءها وبساتينها. [3].

---

[1] عبد الرحمن محمد العزيزي :المرجع السابق، ص 77.

[2] إبراهيم عبد الكريم :*حائط البراق: الخلفية الملكية الإسلامية والاحتلال اليهودي*، المرجع السابق، ص 15.

[3] فهمي الشناوي: المرجع السابق، ص 12.

تتميّز المنطقة بخصوبة تربتها وتنوّع غطائها الحرجي، فضلاً عن وفرة الأشجار المثمرة في مختلف أرجائها، ومن أبرزها الزيتون والكرمة والتفاحيات واللوزيات. كما تنتشر مساحات واسعة من أشجار السرو والصنوبر على مرتفعاتها المعروفة، مثل جبل العقود ومسكوري ورأس التوتة ورأس المدورة، ويبلغ ارتفاع هذه القمم نحو 600 متر فوق مستوى سطح البحر. وتزخر المنطقة كذلك بمعالم طبيعية وتاريخية تضفي عليها طابعًا متفرّدًا. أما ينابيع المياه العذبة فأهمّها: عين البلد، ونبع عين رواش، ونبع بعشيقة، وعين الحنو، وعين الشقّاق الغربي، وعين الخندق، وعين الخارجة. [1].

تتمتّع عين كارم بمناخٍ بارد شتاءً، وحارّ صيفًا، ولطيف ربيعًا وخريفًا. ويسهم الغطاء النباتي الأخضر الذي يكسو أرضها وجبالها، إلى جانب ارتفاعها عن سطح البحر، و[جمالها المتزايد]، في جعلها مقصدًا محبّبًا للزوّار من مختلف مناطق فلسطين. وقد بلغ عدد سكانها نحو ألف نسمة عام 1900م، وارتفع إلى حوالي 4025 نسمة سنة 1948م، وهي سنة احتلال القرية. ويعمل أهلها في الزراعة بوصفها المصدر الرئيس للدخل، بينما احترف بعضهم أعمال البناء والحرف. وتميّز أبناء القرية بالشجاعة والإقدام، وقدّموا شهداء منذ بدايات المقاومة ضدّ المتآمرين على فلسطين. كما يُروى أن النبي يحيى عليه السلام والسيد المسيح والسيدة مريم العذراء زاروا عين كارم مرّاتٍ عدّة، وأنّ الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرّ بها إبّان الفتح الإسلامي وصلّى فيها. [2] وقد بدأ مخطّط زرع اليهود في هذه الأرض واغتصابها بالكامل منذ الانتداب البريطاني عام 1917م، الذي مهّد لتنفيذه [3].

انقسمت القرية إلى منطقتين: عُليا قِوامها مصاطب زراعية، وسُفلى تقع في وادٍ غربيّ المنطقة العليا ودونها. وتبرز المصاطب من تلالٍ ترتفع فوق الموقع وتتّجه شرقًا، بينما يمتدّ في أسفله من جهة الغرب وادٍ عريض منبسط، وتتوازى التلال نفسها مع جهة الغرب. وكانت

[1] حسن يثو: المرجع السابق، ص 116.

[2] فايز فهد جابر :المرجع السابق، ص 213

[3] مصطفى مراد الدباغ :المصدر السابق، ص 185

مياه وادي أحمد المتدفقة تعبر أرض القرية باتجاه الغرب، مرورًا ببســاتين الزيتون الواقعة في الركن الشمالي منها[1].

وتُعدّ عين كارم من ضــواحي القدس؛ وقد ربطتها طريقٌ مرصــوفة بالحجارة بالطريق العام الذي يصل القدس بـــ مارّةً على بُعد [3] كيلومتراتٍ شماليّ القرية. وتشير الأدلة الأثرية إلى أن الموقع كان مأهولًا منذ الألف الثاني قبل الميلاد [والمقصـــود هنا ...]. كما تذكر إحدى الروايات أن عين كارم هي مهبط/مسقط رأس يوحنّا المعمدان.

2-أبو مدين الغوث

يطلق هذا الاســـم على شـــخصـــين: الأوّل هو أبو مدين الغوث الجدّ، والثاني هو الحفيد المعروف بأبي مدين المعاهد.

أمّا الجدّ فهو أبو مدين الغوث شعيب بن الحسين الأنصاري (509هـــ/1115م)، وقد أفادت كتب التراجم أنّه تلقّى علومه على مشـايخ مدينة فاس العاصـمة العلميّة للمغرب، وفي طليعتهم أبو يعزى وابن حَرْزِم وابن غالب؛ كما تلقّى العلم عن مشـايخ المشـرق، وفي مقدّمهم الشـــيخ عبد القادر الكيلاني الذي لقيه بالحرم الشـــريف وجبل عرفة وأخذ عنه. وكان لأبي مدين طلابٌ وتلامذةٌ كُثُرٌ زُهاء ألف طالب [عبارة في الأصـــل: يتناقلونها أو يزيدون عنها قليلًا]. [2]

ولا تزال حومة الرُّملية في فاس شـــاهدةً على أثره، إذ يقوم فيها مســـجد أبو مدين الذي مثّل موضـع تعبّده ومدرسته معًا. وقد عُدّ -رحمه الله- من رؤوس المالكيّة في عصره، ومن طبقة الشـيوخ المعتبرين، كما عُرف بجهاده في نصـرة المسـلمين وصـدّ الغزو عنهم؛ ويشـهد لذلك تعرّضه للأسر من قِبل الروم. وتُوفّي سنة 594هـ/1198م في ضواحي تلمسان بالجزائر [3]أمّا الحفيد فهو العالمُ العارف أبو مدين شعيب بن المجاهد أبي عبد الله محمد .وكان هذا الأخير

[1] محسن محمد صالح :*القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة*، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (د ط)، بيروت، 2012م، ص 51.

[2] عبد الهادي التازي] :القدس والخليل في رحلات المغاربة، رحلة ابن عثمان نموذجًا[، المرجع السابق، ص 28

[3] عبد الهادي التازي :أوقاف المغاربة في القدس، المرجع السابق، ص 50.

قويَّ الشـــكيمة؛ وتنعته وثيقة الوقف بـــــــ«المجاهد»، على افتراض أنّ وفاته كانت ســـنة 643هـــ/1245م. [1] وقد خلّف ابنًا سمّاه على اسم جدّه) أبي مدين (وهو صاحب الزاوية في القدس، وتوفّي بعد تاريخ الوقف سنة 720هـــ/1320م .كما لا يُستبعد أن يكون الجدّ قد نزل ذلك الإيوان عند زيارته بيتَ المقدس إثر عودته من رحلة الحجّ، وأنّ الحفيد اشـــترى الإيوان وجعله زاوية برًّا بذكر سلفه وجدّه على الخصوص.

4-وقف أبي مدين الغوث الحفيد ونصّه:

برز اهتمامٌ مغربيٌّ رسميٌّ وشعبيٌّ باقتناء الأملاك في القدس وفق قاعدة الوقف، وشمل ذلك العقاراتَ المبنيّة وغيرَ المبنيّة. ويُعدّ مثالُ قرية عين كارم الموقوفة بكاملها من قِبل الشيخ أبي مدين الغوث أوضـــحَ الشـواهد على ذلك؛ إذ تُعدّ من أكبر أوقاف المغاربة في القدس، وتُقدَّر مســـاحتها بنحو خمســـة عشـــر ألف هكتار .وقد ظلّت حتى ســـنة 1948م من أبرز القرى الزراعية التي تزوّد القدسَ بمنتجات الفواكه والخضر.

ويبيّن نصّ الوثيقة أنّ العالمَ الشـــيخ أبا مدين الغوث الحفيد أوقف في حياته موضـــعين كانا تحت ملكه وتصرفه، وكان يتولى الإشرافَ عليهما بنفسه. أولُهما قريةٌ تُعرف بقرية عين كارم من قرى مدينة القدس الشـــريف، كما تقدّم، وتضـــمّ أراضـــي معمولةً ومعطّلة، وفيها العامرُ والدائر، والأوعارُ والسهولُ والصخور. وتشمل كذلك آثارَ الدور برُسُم سُكّانها الفلّاحين، وآثارَ البنيان في أراضيها وبساتينِها ذاتِ أشجار الرمان وغيرها ممّا يُسقى من عين مائها، وأشجار الزيتون الرومي والخروب والتين والبلوط ...مع جميع حقوقها ومرافقها ومزروعاتها والآبارِ ودوالي العنب العتيقة الرومية، وسائرِ ما يُنسب إلى القرية داخلًا وخارجًا، باستثناء مسجد الله تعالى وطريق المسلمين ومقابرهم...

[1] عبد الهادي التازي :أوقاف المغاربة في القدس، المرجع السابق، ص53.

المطلب الرابع: وقفيات أخرى في القدس:

1-دار القبو الروماني

تُعرف هذه الدار التاريخية في حارة المغاربة بالقدس باسم "وقف فاطمة بنت محمد"، وتشير المصادر التاريخية إلى أن هذه الدار قد أوقفتها السيدة فاطمة بنت محمد بن علي المغربية، المعروفة بلقب "أم السعود"، وذلك في 25 ربيع الأول سنة 747هـ الموافق 1346م.

ويحمل المسمى الأصلي للموقع "القبو الروماني" دلالة أثرية مهمة، حيث يشير إلى وجود كتلة عمرانية سابقة للعصر الأيوبي في حارة المغاربة، مما يؤكد تعاقب الحضارات على هذا الموقع. وقد قامت الواقفة بإعادة تجديد بناء الدار بالكامل، فأصبحت تُعرف باسمها فيما بعد[1].

"وكانت زاوية "الشيخ عمر المصمودي" تحد دار أم سعود المغربية من ناحية الشمال؛ بينما كان يحدها من الجنوب الدار، ومن الشرق دار الواقفة، ومن الغرب الدار. وقد أشرطت الواقفة أن يسكن في دارها هذه فقراء من عجائز المغاربة، دون أن ينتفعوا بالقبو الروماني". [2].

2-وقف الحاجة صافية بنت عبد الله الجزائرية

تُعد وثيقة وقف الحاجة صافية بنت عبد الله الجزائرية، التي تعود إلى شهر رمضان سنة 1048هـ (الموافق 1638م)، نموذجاً متميزاً للوقف النقدي والذري في المجتمع الإسلامي خلال العصر العثماني. وقد خصصت الواقفة – وهي سيدة جزائرية مغربية – مبلغاً مالياً قيمته 350 أسدياً سنوياً لشراء الخِرَق (الملابس) وتوزيعها على فقراء المغاربة في القدس خلال شهر محرّم من كل عام. [3]

[1] كمال جميل العسلي: وثائق مقدسية تاريخية، مطبعة التوفيق، ط1، عمان، 1983، مج1، ص235.

[2] المرجع نفسه، ص236.

[3] الشياني بنبلغيث:المرجع السابق،ص 235.

خلاصة :

تتبيّن من خلال هذا الفصـل أن الوقف الجزائري في فلسـطين، وبوجه خاص في مدينة القدس، يُعدّ ظاهرة حضـــارية تتجاوز البعد المادي المتمثل في تقديم الإعانات أو الدعم المالي، لتمثل تعبيرًا راســخًا عن الارتباط الروحي والثقافي بين الجزائر وفلســطين في إطار الهوية الإسلامية الجامعة. فقد جسّد الجزائريون عبر الأوقاف مختلف أشكال التضامن الديني والالتزام الأخلاقي تجاه المقدسات الإسلامية، وأسهموا من خلالها في إنشاء مؤسسات علمية ودينية واجتماعية أدّت دورًا فعّالًا في خدمة الزائرين والمقيمين على حدّ ســـواء. كما يُبرز التنظيم القانوني والفقهي لمؤســســـة الوقف، من حيث ضـــبط أركانها وأهدافها، مدى الوعي العميق الذي تميز به المجتمع الإسلامي في إدارة الأصول الوقفية، بما يحقق مبدأ المحافظة على العين الموقوفة وضمان استدامة منافعها في إطار من الانضباط الشرعي والاستمرارية المؤسسية.

الفصل الثاني

الواقع المعاصر للأوقاف الجزائرية في فلسطين بين انتهاكات الاحتلال واستراتيجيات المواجهة.

تمهيد:

شـكّلت أوقاف المغاربة في القدس جزءاً أصـيلاً من الوجود العربي والإسـلامي في المدينة المقدسة، حيث ارتبطت منذ نشأتها بالرباط في المسجد الأقصى وخدمته، وكانت حارة المغاربة وقرية عين كارم من أبرز رموز هذا الوجود الممتد عبر قرون. ومع دخول الاحتلال البريطاني إلى فلسطين سنة 1917 ثم تأسيس الكيان الصهيوني عام 1948، بدأت مرحلة جديدة من الاستهداف المنهجي لهذه الأوقاف، اتخذت أشكالاً متعددة من المصادرة، والهدم، والتهويد، والتغيير الديمغرافي والمعماري. وقد تزايدت هذه الاعتداءات بعد احتلال القدس الشرقية سنة 1967، حيث دُمّرت حارة المغاربة بالكامل في واحدة من أبشع عمليات الطمس الممنهجة للهوية الإسلامية في القدس، وتحوّلت أوقاف المغاربة إلى ساحة لما يسمى "حائط المبكى." يستعرض هذا الفصل المسار التاريخي لأوقاف المغاربة في ظل الاحتلالين البريطاني والإسرائيلي، مبرزاً مظاهر الاستهداف، وسبل التهويد، والمواقف العربية والإسلامية والدولية تجاه هذه الانتهاكات، مع تسليط الضوء على ما تبقى من شواهد مادية كزاوية المصمودي التي لا تزال صامدة في وجه محاولات الطمس.

المبحث الأول: بداية التحدي والاحتلال

1- بداية التحدي

تشير المصادر التاريخية إلى أن محنة أوقاف المغاربة بدأت بشكل فعلي مع بداية الانتداب البريطاني على فلسطين في 24 جويلية 1922،[1]. وإن سبق ذلك دخول القوات البريطانية مدينة القدس في 8 ديسمبر 1917. وقد اتسمت هذه الفترة بتشجيع السلطات البريطانية للهجرة اليهودية إلى فلسطين، مستندة في ذلك إلى جملة من القوانين والمراسيم التي مهدت الطريق لتحقيق هذا الهدف، كان أبرزها "وعد بلفور"[2] الصادر عام 1917، الذي اعترف بحق اليهود في إقامة وطن قومي لهم في فلسطين.

في هذا السياق، أصبحت أوقاف المغاربة مستهدفةً من قبل الحركة الصهيونية التي سعت إلى الاستيلاء عليها باستخدام وسائل متعددة. وتجلّى ذلك في محاولات متكررة لشراء الحارة والأراضي التابعة لها، حيث تُظهر الوثائق التاريخية محاولة البارون روتشيلد شراء حي باب المغاربة بأكمله عام 1887. كما سعت "شركة تطوير الأراضي الفلسطينية" إلى شراء المنطقة المحيطة بحائط البراق عشية الحرب العالمية الأولى. وقد ارتبط الاستهداف أيضاً بالاعتداءات المتكررة على حائط البراق، والتي تصاعدت إلى مواجهات عنيفة بلغت ذروتها في أحداث "ثورة البراق" عام 1929.

[1] فاتح باهي: الإحلال الصهيوني لمدينة القدس (المراحل والنتائج) 1948، مطبعة الرمال، الجزائر، 2016، ص 68

[2] آرثر جيمس بلفور (1848 – 1930): سياسي بريطاني شغل منصب رئيس وزراء بريطانيا (1902–1905) ووزير الخارجية (1916–1919). اشتهر بإصداره "وعد بلفور" عام 1917. (أنظر: فاتح باهي: المرجع السابق، ص 66).

يشكل تاريخ 15 مايو 1948[1]، الذي أعلن فيه عن قيام "دولة إسرائيل"، منعطفاً حاسماً ومحطة مفصلية في تاريخ أوقاف المغاربة، حيث مثلت هذه المرحلة التحدي الأكبر والأخطر الذي واجهته هذه الأوقاف، وكانت مقدمة لمرحلة جديدة من المعاناة والاستهداف.

2- قرية عين كارم تحت الاحتلال:

تُشكل قرية عين كارم نموذجاً مبكراً للاستهداف المنهجي للأوقاف الإسلامية في القدس، حيث مثّلت أول وقف للمغاربة يقع تحت السيطرة الإسرائيلية. وقد حافظ هذا الوقف على وجوده المتواصل لمدة 628 عاماً (من 1320م حتى 1948م)، ليُختتم هذا الوجود باحتلال القرية عام 1948م.

تمّ الاحتلال في الصيف من عام 1948، وتحديداً خلال الفترة الفاصلة بين اتفاقيتي الهدنة، حيث طُوّقت القرية في 18 جويلية 1948 من قبل وحدات عسكرية مشتركة ضمّت عناصر من منظمتي "الإرغون" و"ليحي"، إضافة إلى كتيبة شبيبة "الهاغاناه". وتجدر الإشارة إلى أن هذه الكتيبة نفسها كانت قد نفّذت مجزرة دير ياسين في 9 أفريل 1948، التي أسفرت عن استشهاد 254 مدنياً من الشيوخ والنساء والأطفال[2].

تعرضت القرية لقصف مدفعي مكثف شنّته القوات الإسرائيلية من موقعين استراتيجيين يطلان عليها، أحدهما يُعرف حالياً بجبل هيرتسل. وفي هذا الصدد، تتباين الروايات حول تاريخ تهجير السكان؛ فبينما يدّعي بعض المؤرخين الإسرائيليين أن السكان غادروا القرية في 11 جويلية، تشير وثائق الهاغاناه إلى أن التهجير تم بعد ذلك التاريخ بأسبوع تقريباً. [3]

ويُعزز هذا التناقضَ التضاربُ في الروايات الرسمية؛ فبينما أعلن متحدث إسرائيلي في 13 يوليو عن احتلال القرية، أفادت تقارير صحفية دولية -ومنها تقرير نشرته نيويورك تايمز- بأن الاحتلال الفعلي تم خلال الأسبوع التالي، وتحديداً في صباح 18 يوليو.

---

[1] محسن محمد صالح: القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، المرجع السابق، ص 61

[2] فاتح باهي :المرجع السابق، ص 127

[3] حسن يشو :المرجع السابق، ص 125

تتباين الروايات حول الظروف التي أحاطت باحتلال قرية عين كارم؛ فبينما يشـــير بعض المحللين إلى أن الجيش الإسرائيلي توصـل إلى اتفاق مع لجنة الهدنة يستثني بموجبه بعض القرى من اتفاق وقف إطلاق النار الخاص بالمدينة المقدسة[1]، تؤكد الوقائع أن الهجوم على القرية تمّ فعلياً.

بدأ الهجوم في الســـاعة الثانية من فجر 18 يوليو/تموز 1948، حيث تمكنت القوات الإسرائيلية من السيطرة على مواقع استراتيجية على جبل رَبّ المُشرف على القرية. وبحلول السـاعة التاسـعة صـباحاً، سـقطت القرية دون مقاومة تذكر، وفقاً لما أورده مراسـل صـحيفة "نيويورك تايمز"، الذي أضـــاف في تقريره أن الجيشـــين العربي والمصـــري المتمركزين في المنطقة لم يبديا أي مقاومة فعلية.

غير أن المصادر التاريخية تشير إلى أن وجود وحدات عسكرية نظامية في القرية كان محدوداً جداً عند وقت الهجوم. ومع ذلك، تُظهر بعض المراجع أنه قبل أشـهر من الاحتلال، وتحديداً عند حدوث مجزرة دير ياســـين، كان يتواجد في عين كارم حوالي مائة مســـلح من "جيش الإنقاذ" – الذي شـكلته الجامعة العربية وأشـرفت عليه لجنتها العسـكرية – لكنهم لم يتدخلوا لإنقاذ دير ياسين رغم سماعهم أصوات الرصاص وصرخات النساء والأطفال[2]

ويؤكد المراســـل أن ســـكان القرية – المعروفة تقليدياً كمكان لضـــريح يوحنا المعمدان (النبي يحيى عليه الســـلام) – كانوا قد هجروها قبل الهجوم، ولم يُسـمع خلاله سـوى بعض الطلقات النارية التي أطلقت على جندي عربي وحيد أثناء فراره. وتشـــير تقديرات المؤرخ عارف العارف إلى أن جزءاً من سكان القرية كان قد هجرها بالفعل في أبريل/نيسـان 1948 عقب مجزرة دير ياسين، التي تبعد حوالي 2.5 كم نحو الشمال الشرقي من عين كارم[3]

[1] عارف العارف :نكبة فلسطين والفردوس المفقود، دار الهدى، 4 أجزاء، فلسطين، 1958، ج6، ص486

[2] نفس المرجع، ص321

[3] حسن يشو :المرجع السابق، ص 126.

3. احتلال حائط البراق والسياقات التاريخية

يقدم إسحاق رابين، أحد قادة الجيش الإسرائيلي خلال احتلال المسجد الأقصى والقدس، في مذكراته وصفاً دالاً لتحرك القوات نحو حائط البراق مباشرة بعد دخول المدينة، حيث كتب: "كان صبرنا قصيراً... كان يجب ألا نضيع الفرصة التاريخية. كلما اقتربنا من حائط المبكى – وهو في الحقيقة حائط البراق – ازداد الانفعال... حائط المبكى الذي غير إسرائيل ليس فقط في تحقيق قيامها، بل في العودة إلى القدس وإعادة أرض المبكى إلى السيطرة اليهودية. الآن لما تحقق هذا العلم، تعجبت كيف يصبح هذا ملك يدي!" [1]

غير أن هذا الخطاب الذي يتحدث عن "عودة" القدس وحائط البراق إلى "السيطرة اليهودية" يفتقر إلى السند التاريخي الدقيق، فالمصادر التاريخية، بما فيها "الموسوعة اليهودية" نفسها، تشير إلى أن الاهتمام اليهودي بالحائط لم يبرز بشكل واضح إلا في القرن التاسع عشر تقريباً، كما تمت مناقشته تفصيلياً في الفصل الأول من هذا البحث عند الحديث عن تاريخ حائط البراق الشريف [2]

وبعد استكلال الاحتلال الفعلي للحائط في 7 جوان 1967، شهدت ساحة البراق للمرة الأولى في تاريخها حدثاً طقسياً جديداً، حيث قام حاخام الجيش الإسرائيلي، شلومو غورن، بالنفخ في البوق متوجاً احتفال القوات بالانتصار. وفي خطاب ألقاه أمام الحائط، أعلن غورن: "أخاطبكم من حائط المبكى، آخر أثر لهيكلنا الذي طالما توجهنا إليه. دعونا نفرح ونتنهد" [3]

مثّل هذا الخطاب بداية مرحلة جديدة من المسلسل الاستيطاني، تمثلت في إطلاق سلسلة من الحفريات الأثرية المكثفة تحت وبجوار المسجد الأقصى، باسم "البحث عن آثار الهيكل"، وهو الموضوع الذي سيتم تناوله لاحقاً في هذا الفصل.

---

[1] مصطفى مراد الدباغ: بلادنا فلسطين، دار الهدى، فلسطين، 1991، ج 11، ص 400.

[2] غنيم عادل حسين: حائط البراق أم حائط المبكى، دار قيام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 34.

[3] كيت ماجوار: تهويد القدس (الخطوات الإسرائيلية للاستيلاء على القدس)، دار الأفاق الجديدة، بيروت، 1981، ص 72

4-تدمير حارة المغاربة وتشريد أهلها

أ- بن غوريون ومخطط التدمير

يوثق الصحفي الإسرائيلي "عوزي بتريمان" في كتابه "القدس مدينة دون سور" أنه في 8 يونيو 1967م، توجه ديفيد بن غوريون[1]- رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق - إلى ساحة الحائط الغربي برفقة تيدي كوليك رئيس بلدية القدس الغربية، ويعقوب ياناي مدير سلطة الحدائق الوطنية. وقف بن غوريون أمام الحائط بحالة من التأثر، ثم أمر أحد الجنود بإزالة لوحة البراق التي كانت مثبتة عليه خلال فترة الحكم الأردني[2]

وأشار ياناي لرئيس البلدية قائلاً: "يجب العمل على تنظيف المنطقة، ويجب أن نمنح الحائط رؤية". واستجاب كوليك لهذه التوصية، فتوجه إلى الجيش الإسرائيلي والجهات المعنية، وبعد أيام قليلة تم إخلاء الحي السكني المجاور للحائط الغربي وهدمه، وأقيمت مكانه ساحة كبيرة تبلغ مساحتها 20,000 متر مربع. وقد مثلت هذه العملية أحد أبرز الإجراءات التي تمت لترسيخ السيطرة الإسرائيلية على الحائط[3]

ب- نكبة حارة المغاربة: 11-13 يونيو 1967م

في 7 يونيو 1967م، فُرض على الحارة بأكملها نظام منع تجول صارم، وحُصر سكانها المغاربة في بيوتهم. وفي الوقت نفسه، اجتمع السياسيون والجنرالات الإسرائيليون لتحديد مصير الحارة، وسرعان ما اتخذوا القرار بأن المنطقة الواقعة أمام الحائط ضرورية للاستعمال من قبل "الدولة اليهودية"، وأن الحارة تعوق مخططاتهم التهويدية ولا بد من طرد سكانها[4]

---

[1] ديفيد بن غوريون (1886-1972) :سياسي إسرائيلي وزعيم صهيوني، أول رئيس وزراء لإسرائيل، وأشرف على إدارة حرب 1948. أنظر: فاتح باهي، المرجع السابق، ص 96.

[2] غنيم عادل حسين :المرجع السابق، ص 38.

[3] كيت ماجوار :المرجع السابق، ص 83

[4] مايكل دومبي :سياسة إسرائيل تجاه الأوقاف الإسلامية في فلسطين 1948م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1992م، ص 215.

في ليلة 11 يونيو 1967، تلقى سكان حارة المغاربة إنذاراً مفاجئاً بمغادرة منازلهم خلال مهلة لا تتجاوز ساعتين. وقد أُجبر المقاومون لهذا القرار على الإخلاء قسراً، حيث تواجدت الجرافات وأضواء الكشافات استعداداً لتدمير المنطقة. وقد بلغت المفاجأة درجة أن إحدى النساء لم تسمع نداءات الإخلاء، فدفنت حية تحت الأنقاض، وعُثر على جثتها في صباح اليوم التالي تحت أنقاض منزلها[1]

استمرت عملية الهدم بشكل منهجي وحاسم حتى يوم 13 يونيو، حين أصبحت حارة المغاربة أثراً بعد عين. فقد دُمِّرَت جميع منازل الحارة البالغ عددها 135 منزلاً، والتي كانت تسكنها 635 نسمة. كما شمل التدمير 138 عقاراً، بما في ذلك جامع البراق الشريف والزوايا والمدرسة الأفضلية، ومكتب إدارة الأوقاف ومخازنها، التي قدّر مجموع قيمتها بمليونين وواحد وسبعين ألف دينار أردني. بالإضافة إلى ذلك، تم تدمير مصنع للبلاستيك قرب حي الأرمن داخل السور، كان يعمل فيه ما بين 200 و206 عاملة[2]

وقد أبقت السلطات الإسرائيلية في البداية على بعض المنشآت عند الطرف الخارجي للحارة، أبرزها زاوية أبي السعود والمعروفة أيضاً بالزاوية الفخرية[3]. غير أن هذا المبنى التاريخي لم يسلم من التدمير، حيث هُدم في 16 يونيو 1969[4].، ليُطوَى بذلك آخر فصل من فصول محو المعالم الإسلامية في المنطقة.

يرى عدد من المؤرخين أن عملية الحفاظ المؤقت على بعض المواقع الدينية في الحارة – مثل الزاوية الفخرية – في المرحلة الأولى من الهدم، قد جاء كـ"لفتة" تجاه الملك المغربي

---

[1] مايكل دومبي: المرجع السابق، ص 216

[2] خالد محمد غازي: سرية معينة القدس، دار الهدى، مصر، 1998، ص 170

[3] الزاوية الفخرية: أو الخانقاه الفخرية، نسبة إلى القاضي فخر الدين أبو عبد الله ناظر الجيوش الإسلامية (توفي 1331م). كانت في القرن العاشر الهجري مدرسة، وتقع في الركن الجنوبي الغربي للمسجد الأقصى عن يمين باب المغاربة. انظر: نجم رائف: "المعالم التاريخية للقدس"، مجلة شؤون عربية، الأردن، العدد 40، ديسمبر 1984، ص 20.

[4] مايكل دومبي: المرجع السابق، ص 217

الحسن الثاني، سعياً لتحسين العلاقات معه، خاصةً في ظل الأصول المغربية لنسبة كبيرة من سكان الحارة.

تشير المصادر إلى أن نصف سكان الحارة تقريباً كانوا من أصل مغربي عند تدميرها. وقد تمكن كثيرون منهم من العودة إلى المغرب عبر عمان بمساعدة مباشرة من الملك الحسن الثاني بعد التدمير. بينما وجدت عائلات أخرى ملاذاً في مخيمات اللاجئين داخل القدس وخارجها[1].

ومع حلول 11-12 يونيو 1967، كانت حارة المغاربة – التي ظلت مجاورة وحارسة للمسجد الأقصى طوال ثمانية قرون (حوالي 774 عاماً) – قد دمرت بالكامل، معلنةً بذلك بداية معاناة جديدة للمسجد الأقصى وأوقاف المغاربة المنكوبة[2].

ج-مصادر الأراضي وآلية التعويض

سعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى إضفاء شرعية زائفة على مصادرة الأراضي والعقارات من خلال آليات قانونية مزعومة، أبرزها ما يُعرف بـ"قانون التعويض". وقد حاولت هذه السلطات تطبيقه على سكان حارة المغاربة كتعويض عن مساكنهم التي هُدمت، على غرار ما فعلته مع الفلسطينيين عمومًا عقابًا على رفضهم التخلي عن أراضيهم وأوقافهم[3].

وبهذا الصدد، يُلاحظ أن الاحتلال الإسرائيلي قد انتهج سياسة منهجية لمصادرة الأراضي الفلسطينية، بما فيها أوقاف المغاربة، وذلك عبر وضع اليد تدريجياً وبالقوة. وقد تجلى ذلك بوضوح في حالة قرية عين كارم منذ عام 1948، ثم تكرر المشهد على مرأى من العالم أجمع مع حارة المغاربة عام 1967.

[1] خالد محمد غازي: سرية معينة القدس، دار الهدى، مصر، 1998، ص 171

[2] مايكل دومبي: المرجع السابق، ص 218.

[3] مايكل دومبي: سياسة إسرائيل تجاه الأوقاف الإسلامية في فلسطين 1948م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1992م، ص 219

وفي هذا الإطار، يوضـــح المهندس محمود نجم أن "الاحتلال صـــادر مفاتيح باب المغاربة وأعطاها لجماعات استيطانية لتصبح هي القائمة عليه، واليوم أصبحت المفاتيح في قبضة الصهاينة المغتصبين لهذا الباب[1].

المبحث الثاني: تهويد الأوقاف – الجذور والتجليات

يشير التتبع التاريخي للوجود اليهودي في فلسطين إلى أن جذور عمليات التهويد تعود إلى عام 1849م، عندما حصل اليهود على فرمان سمح لهم بشراء الأراضي. وقد تمكنوا عام 1855م، نتيجة وساطة بريطانية لدى السلطات العثمانية، من شراء قطعة أرض في القدس أقاموا عليها أول حي يهودي في المدينة بشكل خاص، وفي فلسطين بشكل عام، مما مثل النواة الأولى للمشروع الصهيوني في فلسطين انطلاقاً من القدس تحديداً)[2].

وبعد انتهاء الحرب العربية الإسـرائيلية عام 1948م، تمكنت القوات الإسـرائيلية من تحقيق الحلم الصهيوني بإقامة دولة لليهود، حيث سيطرت على 684% من المساحة الكلية لمدينة القدس، لم تبق سوى البلدة القديمة وحدها تحت السيطرة العربية[3].

1- تغيير الأسماء والمعالم:

اتبعت سلطات الاحتلال سياسة منهجية لتغيير أسماء الشوارع والمواقع والمناطق في المدينة، كآلية لتغيير طابعها العربي الإســلامي. فاســتبدلت الأســماء العربية بأخرى عبرية تحمل دلالات تاريخية توراتية، في محاولة لطمس المعالم التاريخية للوجود العربي والإســلامي في المدينة[4].

أ-آليات تهويد الأسماء:

[1] مقابلة مع المهندس محمود نجم، مختص في المعالم التاريخية للقدس، أجريت في رام الله، 15 مارس 2022.

[2] فاتح باهي: المرجع السابق، ص 192

[3] غازي التوبة: "مساعي الصهاينة لهدم الأقصى"، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، العدد 500، ربيع الثاني 1428هـ/مايو 2007م، ص 29.

[4] عايش أحمد يوسف قاسم: "الصراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص 110.

اعتمدت المؤسسة الحاكمة في الكيان الصهيوني في حملتها التهويدية على عملية مؤسسية متعددة المستويات، تخضع لمنظومة أيديولوجية سياسية ذات طابع دعائي، مُوظَّفة بالكامل لخدمة تهويد فلسطين ودعم المشروع الصهيوني. وفي هذا الإطار، شُكِّلت لجنة حكومية خاصة عام 1948 تحت مسمى "اللجنة الحكومية للأسماء"، ضمت شخصيات رسمية وأكاديمية، بالإضافة إلى مسؤولين في مجالات التخطيط والتنظيم، وكان بين أعضائها مستشرقون ومتخصصون في الشؤون العربية[1].

وتتمثل المهمة الأساسية لهذه اللجنة في دراسة أسماء الأماكن والمعالم والمواقع الجغرافية، ووضع بدائل عبرية للأسماء العربية. وقد عملت اللجنة على إصدار قوائم دورية تنشر في "نشرة الوقائع الإسرائيلية" باللغتين العبرية والعربية، تشمل مجالات متعددة مثل: مجالس السلطات المحلية، القرى والمستوطنات، المواقع التاريخية والمناطق الطبيعية، المعالم الجغرافية، الأنهار والعيون والآبار، السهول والجبال والتلال، المغارات والطرق، والمناطق المحتلة حديثاً[2].

ب- نماذج للأسماء التي تم تهويدها:

لم تسلم أي من المعالم من سياسة التزوير الإسرائيلية المنهجية، حيث قامت سلطات الاحتلال بتغيير أسماء الشوارع والساحات والمنشآت التاريخية في القدس، وشمل ذلك:

اعتمدت المؤسسة الحاكمة في الكيان الصهيوني في حملتها التهويدية على عملية مؤسسية متعددة المستويات، تخضع لمنظومة أيديولوجية سياسية ذات طابع دعائي، مُوظَّفة بالكامل لخدمة تهويد فلسطين ودعم المشروع الصهيوني. وفي هذا الإطار، شُكِّلت لجنة حكومية خاصة عام 1948 تحت مسمى "اللجنة الحكومية للأسماء"، ضمت شخصيات

[1] فاتح باهي: المرجع السابق، ص 195.

[2] عايش أحمد يوسف قاسم: "الصراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي"، (رسالة ماجستير)، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص 112.

رسمية وأكاديمية، بالإضافة إلى مسؤولين في مجالات التخطيط والتنظيم، وكان بين أعضائها مستشرقون ومتخصصون في الشؤون العربية[1].

وتتمثل المهمة الأساسية لهذه اللجنة في دراسة أسماء الأماكن والمعالم والمواقع الجغرافية، ووضع بدائل عبرية للأسماء العربية. وقد عملت اللجنة على إصدار قوائم دورية تنشر في "نشرة الوقائع الإسرائيلية" باللغتين العبرية والعربية، تشمل مجالات متعددة مثل: مجالس السلطات المحلية، القرى والمستوطنات، المواقع التاريخية والمناطق الطبيعية، المعالم الجغرافية، الأنهار والعيون والآبار، السهول والجبال والتلال، المغارات والطرق، والمناطق المحتلة حديثاً[2].

لم تسلم أي من المعالم من سياسة التزوير الإسرائيلية المنهجية، حيث قامت سلطات الاحتلال بتغيير أسماء الشوارع والساحات والمنشآت التاريخية في القدس، وشمل ذلك:

2-الاستيطان كآلية للتهويد:

يُمثل الاستيطان أحد أبرز الآليات التي تعتمدها سلطات الاحتلال لتحقيق التهويد الجغرافي والديمغرافي، وفرض الأمر الواقع على الأرض. ويتميز الاستيطان الصهيوني عن غيره من أشكال الاستيطان الاستعماري في العصر الحديث باعتماده على الذرائع والمزاعم الدينية كمبررات رئيسية لاستيلائه على الأرض[3].

وتتمثل الآلية التنفيذية للاستيطان في هدم المنازل الفلسطينية ومصادرة الأراضي، حيث قامت سلطات الاحتلال بمصادرة العقارات الفلسطينية – بما فيها أملاك المغاربة – منذ احتلال القدس عام 1967، مستندة في ذلك إلى "قانون أملاك الغائبين" لسنة 1950، الذي طُبّق بشكل مكثف لتحقيق أهداف التهويد.

---

[1] فاتح باهي: المرجع السابق، ص 195.

[2] عايش أحمد يوسف قاسم: "الصراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي"، (رسالة ماجستير)، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص 112.

[3] غازي التوبة: "مساعي الصهاينة لهدم الأقصى"، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، العدد 500، ربيع الثاني 1428هـ/مايو 2007م، ص 31.

وبالإضافة إلى الهدف الرئيسي المتمثل في التهويد، يسعى المشروع الاستيطاني إلى تحقيق أهداف أخرى، منها توفير عمق أمني للمستوطنين من خلال إنشاء مناطق سكنية مأهولة في محيط القدس، وحماية الطريق المؤدي إلى المدينة من جهة نهر الأردن[1].

وقد كان للاستيطان تأثير بالغ على أوقاف المغاربة منذ عام 1948، حيث تجلى ذلك من خلال:

أ-الاستيطان كآلية للتهويد (تطبيقات على أوقاف المغاربة)

- **قرية عين كارم:**

تُعد قرية عين كارم – التي كانت وقفاً لأبي مدين الغوث منذ عام 1320م – نموذجاً صارخاً لآلية الاستيطان كأداة للتهويد. فبعد احتلالها عام 1948، قامت السلطات الإسرائيلية بتطهيرها سكانياً، لتنشئ عام 1949 مستعمرتي "بيت زايت" و"رامات راحيل" على أراضي القرية المصادرة. كما أُقيمت عليها عام 1950 مدرسة "عين كارم" الزراعية.

وفي إطار سياسة التهويد المنهجية، ضمت سلطات الاحتلال الأراضي المتبقية من القرية إلى بلدية القدس الغربية عام 1955[2]، لتصبح إحدى ضواحيها. وتواصل حالياً محاولات طمس المعالم الجغرافية المتبقية وهوية القرية العربية الإسلامية، حيث يجري تخصيص جزء من أراضيها لإقامة حي دبلوماسي للسفارات الأجنبية المعتمدة لدى إسرائيل[3].

ورغم ذلك، تُعتبر عين كارم من القرى القليلة التي حافظت على بعض مبانيها الأصلية. إذ يقيم اليوم في منازلها عائلات يهودية، بالإضافة إلى عائلة عربية مسيحية واحدة نزحت من قضاء عكا عام 1949، وتعيش حالياً في مبنى مدرسة قديم تابع لدير الفرنسيسكان. ولا تزال الهندسة المعمارية العربية الإسلامية واضحة في الأبنية الحجرية الجميلة المكونة من طابقين أو ثلاثة، والتي تتميز بنوافذ مقنطرة وأبواب محاطة بعقود كبرى

[1] روحي الخطيب: المؤامرات الإسرائيلية على القدس مابين 1955-1975، امانة القدس،(د،ط)، القدس،1975،ص68.

[2] نفسه، ص 73

[3] إبراهيم عبد الكريم: "تهويد الأرض وأسماء المعالم الفلسطينية"، المرجع السابق، ص 83

وتحوي القرية اليوم سبعة أديرة وكنائس، بالإضافة إلى مقبرتين: واحدة للمسيحيين مجاورة للدير الروسي، وأخرى للمسلمين في وسط القرية تُركت مهملة ومغطاة بالنفايات والأتربة، رغم وجود قبر بارز عليها بمبنى ضخم. أما مسجد القرية، فلا يزال قائماً بحالة متردية، حيث تتدفق مياه عين مريم من صحنه شاهدةً على تاريخه الإسلامي العريق[1].

- **حارة المغاربة نموذجاً:**

تمثل حارة المغاربة التي احتُلت عام 1967 نموذجاً آخر لآلية التهويد عبر الاستيطان، حيث تم هدم منازلها وعقاراتها بالكامل. وقد أُعيد تسمية أجزاء منها، فأصبح القسم الأول يعرف بـ"ساحة المبكى"، بينما ضُم القسم الثاني مع حارة الشرف (المعروفة بالجاعونية) والمسلخ[2]. المجاور لها ليصبح ما يعرف بـ"حارة اليهود" منذ عام 1968.

وتبلغ المساحة الإجمالية للمنطقة المصادرة 116,000 متر مربع، علماً أن اليهود كانوا يملكون 20% فقط من الحي اليهودي قبل الاحتلال[3].. وبعد عمليات المصادرة والاستيطان، توسعت المساحة إلى 130,000 متر مربع، وتضم حالياً ما يقارب 650 وحدة سكنية[4].

أما فيما يتعلق بحائط البراق، فقد كانت مساحة الساحة الأصلية المحيطة به (70 × 90 متراً)، غير أن التوسعات الإسرائيلية المتلاحقة أدت إلى توسيعها إلى (40 × 150 متراً)، أي ما يعادل ضعف المساحة الأصلية، وذلك بهدف استيعاب أعداد كبيرة من المصلين اليهود عند ما يُعرف بـ"حائط المبكى[5].

[1] روحي الخطيب: المرجع السابق، ص 81

[2] عربيات، وائل .(2019) .*المرجع السابق* .تم الاطلاع في 30 مارس 2019، الساعة 20:00.

[3] توم عبود، *المرجع السابق* .ص 128

[4] باهي، فاتح، *المرجع السابق* .ص 227

[5] عربيات، وائل .(2019) .*المرجع السابق* .تم الاطلاع في 11 /10/ 2025، الساعة 15:20

- **حائط البراق نموذجاً:**

عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تحويل حائط البراق بعد تدمير حارة المغاربة عام 1967 إلى ما يُعرف بـــ"حائط المبكى"، وقامت بتوسيع الرصيف المقابل له، محولة الأنقاض والآثار المتبقية من الحارة المدمرة إلى ساحة واسعة أطلقت عليها اسم "ساحة المبكى[1].

المبحث الثالث الموقف الإسلامي والدولي من الانتهاكات وردود الأفعال

1-الموقف الإسلامي والعربي:

مثَّلت الدول العربية والإسلامية، من خلال أطرها المؤسسية ممثلة في جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، مصدراً للعديد من القرارات التي استنكرت الانتهاكات الإسرائيلية لأوقاف المغاربة والقدس. إلا أن التحليل التاريخي يُظهر أن فترة قيام الكيان الصهيوني عام 1948م تزامنت مع ظرف تاريخي حرج، حيث كانت غالبية الدول العربية والإسلامية لا تزال تحت النفوذ الاستعماري الأوروبي، أو أنها كانت قد نالت استقلالها حديثاً ولم تكن قد اكتسبت بعد الإرادة السياسية الكاملة، أو القدرات المادية والبشرية اللازمة للتصدي الفعّال للمشروع الصهيوني.

في أعقاب حرب 1967، وسقوط القدس الشرقية تحت السيطرة الإسرائيلية، أكدت الدول العربية عبر مؤسساتها الرسمية رفضها المطلق للاحتلال. ومع ذلك، اقتصر الموقف الرسمي في غالب الأحيان على إدانة الممارسات والاعتداءات الإسرائيلية ضد المقدسات الإسلامية في القدس[2].

---

[1] حسين، غنيم عادل ، *المرجع السابق* .ص 43

[2] اسمهان شريتح: "القدس في قرارات الجامعة العربية"، مجلة صامد، أبو ديس، فلسطين، ج 86، ديسمبر 1997م، ص 13.

وقد شـملت القرارات الصـادرة عن الجامعة العربية كل ما يمس القدس، وخاصـة آثار البلدة القديمة، حيث أن أي انتهاك لهذه المواقع يشكل اعتداءً على الأوقاف الإسـلامية عامة وأوقاف المغاربة خاصـــة. إلا أن هذه المواقف لم تترجم إلى إجراءات عملية فعالة لوقف الاعتداءات، حيث أكدت الجامعة العربية في أكثر من مناسـبة رفضـها الاعتراف بشـرعية الاحتلال وأي إجراءات يقوم بها لتغيير الواقع الجغرافي والديمغرافي والقانوني لمدينة القدس.

كما دعت الجامعة العربية دول العالم إلى التحرك لوقف الممارسـات الإسـرائيلية ضـد المقدسـات الإسـلامية، والعمل على التوصـل إلى حل لقضـية القدس وأوقافها الإسـلامية من خلال المفاوضات[1].

برزت عدة قمم عربية اتسـم موقفها بمزيد من الحزم تجاه الانتهاكات الإسـرائيلية، لعل أبرزها قمتي الجزائر والمغرب. ففي قمة الجزائر عام 1973، التي عُقدت يوم 26 نوفمبر بحضور 16 دولة عربية بمبادرة من سوريا ومصر في أعقاب حرب أكتوبر، تم لأول مرة في تاريخ مؤتمرات القمة العربية منذ عام 1946 استنكار الانتهاكات الإسرائيلية بشكل صريح[2].
وقد أسفرت القمة عن بيان ختامي ومجموعة من القرارات المهمة، من أبرزها:
إقرار شرطين أساسيين للسلام مع إسرائيل: الانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية.
تقديم كافة أشكال الدعم المالي والعسكري للجبهتين السورية والمصرية لمواصلة النضال ضد العدو الصهيوني[3].

أما قمة الرباط بالمغرب عام 1974، التي عُقدت يوم 26 أكتوبر بحضور جميع الدول العربية، فقد خصـصـت حيزاً مهماً للقدس وأوقافها. ومن أبرز قراراتها التأكيد على ضـرورة التحرير الكامل لجميع الأراضـــي العربية التي احتُلت عام 1967، بما فيها مدينة القدس، وعدم التنازل عن ذلك[4].

---

[1] اسمهان شريتح: "القدس في قرارات الجامعة العربية"، مجلة صامد، أبو ديس، فلسطين، ج 86، ديسمبر 1997م، ص 15.

[2] قرارات قمة الجزائر، 26 نوفمبر 1973

[3] قرارات قمة الجزائر، 26 نوفمبر 1973

[4] انظر الموقع الإلكتروني: الجزيرة https://www.aljazeera.net/، تاريخ الإطلاع: 2025/10/10

بالمقابل، يشـير المهندس رائف نجم إلى تقصـير الدول العربية في أداء دورها، معتبراً أنه يتوجب عليها ممارسـة ضـغط دائم ومسـتمر لاسـتعادة أوقاف المغاربة والحفاظ على المقدسات الإسلامية في القدس.

أ- موقف الدول الإسلامية:

اتسـم موقف الدول الإسـلامية بالثبات على اعتبار القدس أرضـاً عربية إسـلامية غير قابلة للتفريط أو المساومة. وطالبت هذه الدول مجتمعةً بتحرير قبلة المسلمين الأولى وحماية المقدسـات الإسـلامية من خلال مؤتمراتها المتعددة، التي أجمعت على رفض الاحتلال والسيطرة الإسرائيلية على هذه المقدسات.

وقد تجسـد هذا الموقف مؤسـسـياً بتأسـيس منظمة التعاون الإسـلامي[1]. كإطار جامع للدول الإسلامية، حيث جاءت نشأتها مباشرةً رداً على حادثة إحراق المسجد الأقصى على يد المتطرفين الصهاينة عام 1969م.

ب-الموقف الدولي:

شكّل الموقف الدولي عاملاً محورياً في تمهيد الطريق لقيام الكيان الصهيوني سنة 1948، حيث تم الاعتراف به في إطار هيئة الأمم المتحدة، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية في طليعة الدول الداعمة لذلك.

ج- موقف الأمم المتحدة:

عقب احتلال القسم الأكبر من مدينة القدس عام 1948، واستكمال احتلالها عام 1967، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة سلسلة من القرارات التي إما دانت أو استنكرت إجراءات الاحتلال في المدينة، أو طالبت بوقف تلك الإجراءات والانتهاكات[2].

وفيما يلي أبرز القرارات الصادرة عن الجمعية العامة والمتعلقة بالقدس منذ حرب 1967:

[1] منظمة التعاون الإسلامي :(وكانت تُعرف سابقاً بمنظمة المؤتمر الإسلامي) وهي ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، وتضم في عضويتها سبعاً وخمسين دولة. أنشئت المنظمة بقرار صادر عن القمة التاريخية التي عقدت في الرباط بالمملكة المغربية في 12 رجب 1398هـ الموافق 25 سبتمبر 1969م.

[2] حسين أبو تمل: "أوروبا الغربية وسياسة اليد المفتوحة لإسرائيل"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، لبنان، العدد 48، أغسطس 1975، ص 64-65.

- **القرار الصادر في 4 يوليو 1967** :أعربت الجمعية العامة عن أسفها إزاء قرار إسرائيل تطبيق قانونها على القدس الشرقية، واعتبرت هذا الإجراء غير شرعي.
- **القرار الصادر في 28 أكتوبر 1981** :أكد أن أي تغييرات تطرأ على منطقة القدس تُعد غير شرعية وتتعارض مع القانون الدولي، وأن مثل هذه الإجراءات تشكل عائقاً أمام تحقيق سلام عادل وشامل[1].

2-دور دول المغرب العربي:

عندما وقعت أوقاف المغاربة في القدس تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، كانت دول المغرب العربي لا تزال خاضعة للاستعمار الفرنسي، مما حال دون قدرتها على المطالبة والدفاع عن هذه الأوقاف المسلوبة. ومع ذلك، وعقب قيام إسرائيل بمصادرة قرية عين كارم عام 1948، بادرت الحكومة الفرنسية – عبر وزارة خارجيتها عام 1953، أي قبل حصول تونس والمغرب على استقلالهما – بتقديم دعوى إلى إسرائيل تطالب فيها بما يلي): [2].

أولاً: الاعتراف رسمياً بأن قرية عين كارم والأراضي التابعة لها هي ممتلكات مغربية – جزائرية – تونسية.

ثانياً: رفع الحجز عن هذه الممتلكات. [3].

ثالثاً: أداء تعويضات عن استغلال هذه الممتلكات منذ الاحتلال الإسرائيلي، أي منذ شهر مايو 1948م.

وبقيت الدعوى التي رفعتها وزارة الخارجية الفرنسية قائمة حتى حصول تونس والمغرب على الاستقلال. وبعد الاستقلال، وصلت رسالة إلى وزارة الأوقاف المغربية من وزارة الخارجية المغربية مؤرخة في 13 أبريل 1957 وتحمل رقم 13091، تُعلمها فيها بأن وزارة الخارجية الفرنسية قد كتبت إليها بما تم في شأن هذه الدعوى[4].

---

[1] أحمد المرغبلي وآخرون: رفع قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة، الموسوعة الفلسطينية، الجزء الأول، سوريا 1984، ص 234.

[2] عبد الهادي النازي :أوقاف المغاربة في القدس، المرجع السابق، ص 76.

[3] نفسه، ص 76

[4] نفسه، ص 77

وكان محتوى الرد أن إسرائيل قد قبلت دفع تعويض سنوي عن استغلالها لأراضي قرية عين كارم، قدره 3000 ليرة إسرائيلية، أي ما يعادل 480,000 فرنك، ابتداءً من عام 1948، على أساس ما كان يدفعه المستغلون السابقون لهذه الأراضي، وهو عشر إنتاجها.

وأضافت وزارة الخارجية الفرنسية في رسالتها إلى وزارة الخارجية المغربية أن هذا الحل لا يُعتبر نهائياً، وإنما هو حل مؤقت في انتظار حل المشكلة بصفة نهائية.

ورداً على ذلك، أجابت وزارة الأوقاف المغربية برسالة مؤرخة في 22 مايو 1957، جاء ملخصها أن وزارة الأوقاف المغربية لا يمكنها الدخول في أي معاملة مع إسرائيل، أياً كان نوعها، حتى لا يُفهم من ذلك أي اعتراف ولو ضمني بمشروعية إسرائيل. خصوصاً وأن المغرب، كباقي الدول العربية، لا يعترف بوجود دولة إسرائيل. وأن الأولى هو السكوت الآن عن هذه القضية في انتظار تحرير فلسطين. [1].

3-فتاوى العلماء لحماية الأوقاف:

تصدى علماء الدين في مختلف الأقطار العربية والإسلامية للاعتداءات الإسرائيلية على الأوقاف الإسلامية في القدس، فأصدروا سلسلة من الفتاوى التي تحرّم التنازل عن أي جزء من هذه الممتلكات الإسلامية بأي صورة من الصور. ونظراً لتعدد الفتاوى المتعلقة بالقدس وفلسطين، سيتم الاقتصار على ذكر أبرزها

- فتوى علماء الأمة بالقدس سنة 1935م في عهد الانتداب البريطاني مع بدايات التهويد.
- فتوى مفتي القدس الحاج أمين الحسيني في العام نفسه.
- فتوى شيخ الأزهر محمد رشيد رضا.
- فتوى الشيخ عكرمة صبري، مفتي القدس سنة 2000م.

[1] عبد الهادي النازي ، المرجع السابق، ص 78.

- الفتوى الجماعية الأخيرة لعلماء المسلمين بشأن فلسطين. [1].

نص وثيقة فتوى علماء فلسطين (1935م):

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد،

نحن المفتون والقضاة والمدرّسون والخطباء والأئمة والوعاظ وسائر علماء المسلمين ورجال الدين في فلسطين، المجتمعون في الاجتماع الديني المنعقد في مدينة القدس المحتضنة للمسجد الأقصى المبارك[2]، بعد البحث والنظر في الآثار المترتبة على بيع الأراضي في فلسطين لليهود، والتي تُسهم في تحقيق الأهداف الصهيونية الرامية إلى "تهويد" هذه البلاد الإسلامية المقدسة، وانتزاعها من أيدي أصحابها الشرعيين من العرب؛

وبعد الاطلاع على ما يترتب على هذه الممارسات من تدمير للمساجد والمعالم والمقدسات الإسلامية، كما حدث في القرى التي تم بيع أراضيها لليهود، مما أدى إلى تشريد أهلها وطردهم من ديارهم؛

وإدراكاً لخطورة الأمر وما يشمله من تهديد محتمل – لا سمح الله – للمسجد الأقصى المبارك، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين؛

وبعد استعراض الفتاوى الصادرة عن مفتي وعلماء المسلمين في كل من العراق، ومصر، والهند، والمغرب، وسوريا، وفلسطين، وسائر الأقطار الإسلامية، والتي أجمعت جميعها على:

1. **تحريم بيع الأرض في فلسطين لليهود** تحريماً مطلقاً.
2. **تحريم المساعدة** على هذا البيع، أو التوسط فيه، أو تسهيله بأي صورة من الصور.

[1] أبو الحسن الندوي: المرجع السابق، ص 64

[2] وليد الخالدي، الإسلام والعرب، والقدس، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع31، 1997، ص23

3. **تحريم الرضا** بهذا الفعل أو السكوت عنه.

4-إنفاق صهيوني وتجاهل عربي إسلامي:

يتحدث محسن محمد صالح في مقال نشر له في موقع الجزيرة نت بقوله: "معاناة القدس لا تكاد توصف، تحت احتلال يزداد قسوة وشراسة، ويعمل في إطار منهجي حثيث. وتُقرّ بلدية القدس اليهودية ميزانية سنوية تزيد عن مليار دولار، هذا عدا عن الموازنات التي يتم صرفها في المدينة عبر الوزارات المختصة، كوزارة الإسكان والتطوير العمراني ووزارة الأشغال والدوائر الحكومية الأخرى.

ويقوم أثرياء اليهود، والمسيحيون الصهاينة من خارج 'إسرائيل' – وخصوصاً من الولايات المتحدة الأمريكية – بتمويل مشاريع الجمعيات الاستيطانية الناشطة في القدس، كجمعية "عطيرت كوهانيم" أو "تاج الكهنة"، وجمعية "العاد" وجمعية "أمناء جبل المعبد" وغيرها، والتي لا تقل موازناتها عن 150 مليون دولار سنوياً.

أما ما تنفقه منظمة المؤتمر الإسلامي التي تمثل 56 دولة مسلمة فهو في حدود عشرة ملايين دولار سنوياً، وهو يقل كثيراً عما يتبرع به أحد أثرياء اليهود."[1].

5-زاوية المصمودي: شاهد على الوجود المغربي المتواصل في القدس

على الرغم من الانتهاكات الممنهجة والاستهداف المتواصل للأوقاف المغربية في مدينة القدس، تظل زاوية المصمودي تمثل شاهداً مادياً حياً على استمرار الوجود المغربي في هذه البقعة المقدسة. يؤكد وجود هذه الزاوية استمرار تواصل الروابط التاريخية والدينية المغربية بالمدينة المقدسة. [2].

وفي هذا السياق، يوضح الدكتور ناجح بكارات، رئيس أكاديمية الأقصى للعلوم والتراث، أن زاوية الشيخ عمر المجرد المصمودي، التي تتبع المذهب المالكي، لا تزال

[1]محسن محدم صالح : الذكرى الثانية والثمانون لثورة البراق موقع الجزيرة نت، للدوحة قطر 2025/10/12 الساعة 22.40

[2]سامي محمد الصلحات، المرجع السابق، ص223.

صـامدة في وجه عمليات التهويد والطمس. وتقف هذه الزاوية، بتقسيماتها المعمارية وطاقاتها الروحية، كحارسة لهوية القدس الإسلامية والعربية.

وتكتسـب الزاوية أهمية رمزية خاصـة نظراً لموقعها الحالي ضـمن ما يُعرف بـــ"حارة اليهود"، التي أقامتها سـلطات الاحتلال الإسـرائيلي على أنقاض حارة المغاربة التاريخية بعد احتلال القدس الشرقية عام 1967 ,.تشكل الزاوية شاهداً حياً على سياسات التهويد ومصادرة الأوقاف الإسلامية التي تنتهجها سلطات الاحتلال.

تشكل الزاوية مجتمعاً حياً مكوناً من 25 غرفة، يسكنها 84 فرداً ينتمون إلى 13 عائلة من أصـــول مغاربية تمتد بين الجزائر، والمغرب الأقصـــى، وتونس[1].. ويقدم سـكان الزاوية شهادات حية تعكس عمق الارتباط الروحي والمادي بالمكان.

كد السـيد رامي لبان، وهو مقدسـي في العقد الرابع من العمر، أن ارتباطه بالزاوية نابع من كونه "مرابطاً" في المسجد الأقصـى المبارك. ويصـف الزاوية بأنها تمثل المدخل الرئيسـي لحائط البراق، معبراً عن تمسكه الشديد بمنزله رغم الاعتداءات المتواصلة الهادفة إلى إخلاء المكان، ومؤكداً: "نحن من المرابطين في زاوية المغاربة ولن أترك بيتي لليهود."

من جهته، يصـف الحاج محمود أحمد المصـلوجي، وهو مقدسـي في العقد السـابع من العمر، الموقع الاستراتيجي للزاوية باعتبارها "أقرب نقطة من حائط البراق والمسجد الأقصى". ويؤكد على ضـرورة الرباط (المرابطة) في هذه الزاوية، مشـيراً إلى دور السـكان في الحفاظ على "ما تبقى من أوقاف المغاربة في القدس" كمسؤولية تاريخية ودينية.

[1]سامي محمد الصلاحات: المرجع السابق، ص224.

خلاصة

يتناول هذا الفصل المراحل التاريخية التي مرّت بها أوقاف المغاربة في القدس منذ بداية الانتداب البريطاني وحتى الاحتلال الإسرائيلي، موضحاً كيف شكّلت هذه الأوقاف هدفاً مركزياً للمشروع الصهيوني في سعيه لطمس الهوية الإسلامية للمدينة.

بدأ التحدي منذ وعد بلفور (1917) وتشجيع بريطانيا للهجرة اليهودية، وتطور إلى محاولات لشراء الأراضي التابعة لحارة المغاربة وقرية عين كارم، وصولاً إلى مصادرتها بالقوة عامي 1948 و1967.

يُبرز الفصل احتلال قرية عين كارم كأول وقف مغاربي سقط تحت السيطرة الإسرائيلية، وما تبعه من تهجير وتدميرٍ لمعالمها، ثم ينتقل إلى مأساة حارة المغاربة التي دُمّرت بالكامل في يونيو 1967 بقرار سياسي مباشر من القيادة الإسرائيلية بقيادة بن غوريون وتيدي كوليك، بهدف إنشاء "ساحة المبكى."

كما يناقش الفصل آليات التهويد الممنهجة عبر تغيير الأسماء، ومصادرة العقارات، والاستيطان، وتوظيف "قانون أملاك الغائبين"، إلى جانب محاولات تزييف التاريخ الديني والرمزي للمدينة.

ويعرض المواقف العربية والإسلامية والدولية التي تراوحت بين الإدانة اللفظية والعجز العملي، في ظل تفوق الدعم المالي والسياسي للمؤسسات الصهيونية.

وفي الختام، يبرز الفصل بقاء زاوية المصمودي شاهداً حياً على الحضور المغربي في القدس، وعلى صمود المرابطين في وجه التهويد المستمر.

الخاتمة

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الخاتمة:

ختامًا، تبيّن من خلال هذه الدراسة أن العلاقة بين الجزائر وفلسطين لم تكن مجرد تفاعل ظرفي أو تضامن سياسي آني، بل هي علاقة متجذرة في التاريخ، مؤسسة على اشتراك وجداني عميق، ومواقف عملية تعكس التزامًا مبدئيًا تجاه القضية الفلسطينية. فقد تداخلت في هذه العلاقة أبعاد الهوية والنضال والتحرر، مما جعل من الجزائر شريكًا أصيلاً في الوجدان الفلسطيني، ومن فلسطين قضية حاضرة باستمرار في الوعي الجمعي الجزائري. وإن هذا التداخل بين الأبعاد القانونية والسياسية والثقافية يمنح العلاقة طابعًا فريدًا يستوجب مزيدًا من الدراسة والتأصيل، خاصة في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة التي تعيد تشكيل موازين الدعم والتضامن في العالم العربي،وتجسد أبعاد التضامن الإسلامي والإنساني، فالأوقاف الجزائرية في فلسطين ليست مجرد تبرعات أو هبات، بل هي تعبير عن هوية وانتماء، وإسهام في بناء مجتمع، ودعم لصمود شعب، إنها جزء من الذاكرة الجماعية، وشاهد على حقبة تاريخية حافلة بالأحداث والتحديات, هذه الأوقاف التي بدأت كصدقة جارية، تحولت إلى مؤسسات اجتماعية ودينية وثقافية، لعبت دوراً حيوياً في حياة الفلسطينيين، ووفرت لهم الدعم والمأوى والتعليم، وساهمت في الحفاظ على هويتهم العربية والإسلامية، ومواجهة محاولات التهويد والتغيير الديموغرافي، إنها قصة كفاح ونضال، وتضحية وعطاء، تستحق أن تروى وتخلد,

لكن هذه الأوقاف، للأسف، لم تسلم من أطماع الاحتلال الإسرائيلي، الذي سعى بكل الوسائل إلى السيطرة عليها، وتهويدها، وتغيير معالمها، ومحو تاريخها، فتم الاستيلاء على الأراضي والعقارات الوقفية، وتدمير المساجد والمقابر، وتغيير أسماء الشوارع والأحياء، ومنع ترميم الأوقاف، وتقويض دور المؤسسات الإسلامية، في محاولة لطمس الهوية العربية والإسلامية للقدس وفلسطين، وتحويلها إلى مدينة يهودية خالصة, أمام هذا الواقع المرير، تبرز أهمية الجهود المبذولة للمحافظة على هذه الأوقاف، واستعادتها، وحمايتها من التهويد والضياع، جهود تبدأ بتوثيق تاريخ الأوقاف، وتسجيلها، وحصرها، وتحديد مواقعها، وتنتهي

بالتحرك على كافة المستويات السياسية والقانونية والإعلامية، لفضح ممارسات الاحتلال، والمطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني، واستعادة أملاكه الوقفية,

إن قضية الأوقاف الجزائرية في فلسطين ليست مجرد قضية عقارية أو قانونية، بل هي قضية سياسية وإنسانية، تتطلب تضافر الجهود، وتوحيد الصفوف، وتعبئة الطاقات، من أجل دعم صمود الشعب الفلسطيني، وتمكينه من استعادة حقوقه المشروعة، وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف, وفي هذا السياق، يبرز دور السلطة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والمؤسسات الإسلامية، والمجتمع المدني، في حماية الأوقاف، والدفاع عنها، وتقديم الدعم اللازم للمقدسيين، وتمكينهم من الصمود في وجه الاحتلال، ومواجهة مخططاته التهويدية, كما يبرز دور الدول العربية والإسلامية، في تقديم الدعم المادي والمعنوي والسياسي، للشعب الفلسطيني، والضغط على إسرائيل لوقف انتهاكاتها، والالتزام بالقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة,

إن الأمل يحدونا في أن تسهم هذه الدراسة في تسليط الضوء على قضية الأوقاف الجزائرية في فلسطين، وإثارة الاهتمام بها، وحشد الدعم لها، وتعبئة الجهود من أجل حمايتها واستعادتها، فالحفاظ على هذه الأوقاف هو حفاظ على جزء من تاريخنا وهويتنا، ودعم لصمود شعبنا الفلسطيني، وإسهام في بناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة, إنها مسؤولية تاريخية وأخلاقية، تقع على عاتقنا جميعًا، ولا يمكن التخلي عنها أو التهاون فيها، فالأوقاف الجزائرية في فلسطين أمانة في أعناقنا، يجب أن نحافظ عليها، ونسلمها للأجيال القادمة، شاهدة على عظمة تاريخنا، وعمق روابطنا، وقوة تضامننا, فلنعمل معًا، بروح الفريق الواحد، وبإخلاص وتفانٍ، من أجل حماية الأوقاف الجزائرية في فلسطين، واستعادة حقوق شعبنا الفلسطيني، وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، والله ولي التوفيق.
تضامننا, فلنعمل معًا، بروح الفريق الواحد، وبإخلاص وتفانٍ، من أجل حماية الأوقاف

الجزائرية في فلسطين، واستعادة حقوق شعبنا الفلسطيني، وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، والله ولي التوفيق.

قائمة الملاحق

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الملحق رقم 01 : قرية عين كارم [1]

[1] https://www.instagram.com/p/CWu31cfK6VV/

الملحق رقم 02 : باب المغاربة[1]

[1]https://www.echoroukonline.com/

الملحق رقم 03 : حارة المغاربة (من جهتين)[1]

[1]https://www.echoroukonline.com/

الملحق رقم 04 : الزاوية العلاوية في غزة[1]

[1]– https://www.palestineremembered.com/Gaza/

الملحق رقم 06 : صور للجرافات وهي تدمر حارة المغاربة[1]

[1] – https://www.google.com/imgres

الملحق رقم 07 : 56 عاماً على هدم حارة المغاربة في القدس وتهجير سكانها [1]

[1] – https://www.google.com/imgres

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: واقع الأوقاف الجزائرية في فلسطين

إعداد الطلبة: الطالب
1- جميل عبد الفتاح رقم التسجيل: 249746 00045
2- رقم التسجيل:

القسم: التاريخ **الشعبة:** تاريخ التخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر
إشراف: أ.د بوكسيبة محمود **الرتبة:** أستاذ التعليم العالي

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2024-2025 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة والتقييم.

موافقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف(ة): أ.د محمود بوكسيبة
رئيس فريق الاختصاص
رئيس القسم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues
الرقم: /2024

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه :

السيد(ة): حيدل عبد الفتاح

الصفة(طالب, استاذ باحث, باحث دائم): طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 205868518

الصادرة بتاريخ : 14 ماي 2020 عن دائرة : بوسعادة

المسجل(ة) بكلية: العلوم الإنسانية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر تحت رقم التسجيل: 24977460045

والمكلف بإنجاز اعمال بحث (مذكرة التخرج ليسانس، مذكرة ماستر' مذكرة ماجستير' اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: واقع الأوقاف الجزائرية في فلسطين

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في:

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: المعاجم

ابن منظور. لسان العرب. ج9. بيروت: دار صادر، 1955.

- **ثانيًا: المصادر**

الدسوقي، شمس الدين محمد عرفة. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج4. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.

الزركشي، بهاء الدين. شرح مختصر الخرقي. ج4. بيروت: دار الكتب العلمية، 1993.

البهوتي، منصور بن يونس. كشاف القناع عن متن الإقناع. ج2. بيروت: دار الفكر، 1982.

البهوتي، منصور بن يونس. كشاف القناع عن متن الإقناع. ج4. بيروت: دار الفكر، 1982.

- **ثالثًا: الكتب**

أبو زهرة، محمد. الملكية ونظرية العقد. ط2. القاهرة: دار الفكر العربي، 1972.

أبو زهرة، محمد. محاضرات في الوقف. ط2. القاهرة: دار الفكر العربي، 1972.

الزحيلي، وهبة. الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي. بيروت: دار الفكر، 1998.

الريسوني، أحمد. الوقف الإسلامي: مجالاته وأبعاده. المحمدية: مطبعة فضالة، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، 2001.

الدباغ، مصطفى مراد. بلادنا فلسطين. ج11. فلسطين: دار الهدى، 1991.

سعيد الدين التازي، عبد الهادي. القدس والخليل في رحلات المغاربة – رحلة ابن عثمان نموذجًا. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2005.

عبد الله، يوسف حمد أحمد. بيت المقدس من العهد الراشدي وحتى نهاية الدولة الأيوبية. القدس: مطبعة دار الأيتام الصناعية، ط1، 1982.

عبد الكريم، إبراهيم. حائط البراق: الخلفية الإسلامية والاحتلال اليهودي. الكويت: منشورات القيادة الشعبية الإسلامية العالمية، ط1، 2001.

العسلي، كامل جميل. وثائق مقدسية تاريخية. مج1. عمان: مطبعة التوفيق، ط1، 1983.

العزيزي، عبد الرحمن محمد. القدس وأوقاف المغاربة. بيروت: دار الطليعة، 1995.

العلمي، أحمد سعد الدين. وقفيات المغاربة. دارة الأوقاف العامة، 1981.

الشيباني، بن بلغيث. أبحاث في تاريخ تونس الحديث والمعاصر. صفاقس: مكتبة علاء الدين، 2008.

الزواوي، فاتح باهي. الإحلال الصهيوني لمدينة القدس (المراحل والنتائج) 1948. الجزائر: مطبعة الرمال، 2016.

الندوي، أبو الحسن. الإسلام وحركة التاريخ. دمشق: دار القلم، 1985.

الصلاحات، سامي محمد. الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، 2011.

صالح، محسن محمد. القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012.

ماجوار، كيت. تهويد القدس (الخطوات الإسرائيلية للاستيلاء على القدس). بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1981.

غنيم، عادل حسين. حائط البراق أم حائط المبكى. القاهرة: دار قيام للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.

القدومي، عيسى. المسجد الأقصى: الحقيقة والتاريخ. فلسطين: مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، ط2، 2008.

- **رابعًا: الرسائل الجامعية والبحوث العلمية**

الحداد، أحمد بن عبد العزيز. "الوقف الذري وأحكامه". بحث مقدم لمنتدى قضايا الوقف الفقهية الثاني، الكويت، مايو 2005.

الحجيلي، عبد العزيز بن مطيع. الوقف الأهلي كوثيقة تأمين لصالح الذرية. بحث مقدم للمؤتمر الثالث للأوقاف، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 2010.

الزريقي، جمعة محمود. "الوقف الذري: الواقع والآفاق". بحث مقدم لمنتدى قضايا الوقف الفقهية الثاني، الكويت، 2005.

الرفاعي، حسن محمد. "وقف العمل المؤقت في الفقه الإسلامي". بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثاني للأوقاف، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2006.

صالح المالك. "تنمية موارد الوقف والمحافظة عليها". بحث مقدم لمؤتمر الأوقاف الأول، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 14 شعبان 1422هـ/20–23 أكتوبر 2001.

العياشي، حسن يشو. "علاقة المغاربة بفلسطين: الوقف والرحلة". كتاب الأمة. قطر: إدارة البحوث والدراسات الإسلامية، ربيع الأول 1437هـ/ديسمبر 2015.

- **خامسًا: المقالات**

العسلي، كامل جميل. "حارة المغاربة في القدس وأهميتها التاريخية". مجلة القدس الشريف. الأردن، ج39، 1988.

الزحيلي، محمد. "الوقف الذري". مجلة الشريعة والقانون. جامعة الإمارات، العدد 27، جمادى الثانية 1427هـ/يوليو 2006.

عميرة، إحسان عاطف. "المدرسة الأفضلية في القدس (589–1193هـ/1390–1970م)". مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية. جامعة بابل، العدد 31، شباط 2017.

العربيات، وائل. القدس في الفكر العربي المعاصر. عمان: دار الفتح، 2019.

- **سادسًا: المواقع الإلكترونية**

القدومي، عيسى. أوقاف المغاربة في القدس... ألم لا يُنسى. فلسطين: مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، 2025. تاريخ الاطلاع: 3 أكتوبر 2025.

الجزيرة نت. "الذكرى الثانية والثمانون لثورة البراق". موقع الجزيرة نت. الدوحة، قطر، 12 أكتوبر 2025. https://www.aljazeera.net

فهرس
المحتويات

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

فهرس المحتويات	
مقدمة	**أ_و**
الفصل الأول: **الجذور التاريخية والتطور المؤسسي للأوقاف الجزائرية في فلسطين**	
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأوقاف:	**06**
المطلب الأول: المفهوم اللغوي والاصطلاحي للوقف	**06**
المطلب الثاني: التصنيفات الأساسية للأوقاف	**10**
المبحث الثاني: الأوقاف الجزائرية في فلسطين: النشأة والتطور	**18**
المطلب الأول: حارة المغاربة	**18**
المطلب الثاني: مباني حَارَةِ المَغَارِبَةِ:	**23**
المطلب الثالث: حائط البراق الشريف	**28**
خلاصة	**34**
الفصل الثاني الواقع المعاصر للأوقاف الجزائرية في فلسطين بين انتهاكات الاحتلال واستراتيجيات المواجهة.	
تمهيد:	36
المبحث الأول: بداية التحدي والاحتلال	37
المبحث الثاني: تهويد الأوقاف – الجذور والتجليات	44

المبحث الثالث الموقف الإسلامي والدولي من الانتهاكات وردود الأفعال	49
خلاصة	57
الخاتمة	59
الملاحق	63
قائمة المراجع	70
فهرس المحتويات	75

ملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع الأوقاف الجزائرية عبر التاريخ ، من خلال تتبع جذورها التاريخية وأشكالها، وتحليل أدوارها الدينية والاجتماعية، ثم استعراض التحديات التي تواجهها في الواقع المعاصر. ركز الفصل الأول على تقديم مفهوم الوقف وأنواعه، مع إبراز أشكال الأوقاف الجزائرية المنتشرة في فلسطين، ومواقعها الجغرافية، والأدوار التي اضطلعت بها في خدمة المجتمع الفلسطيني، خاصة في مجالي التعليم والدين. كما تناول الفصل تطور هذه الأوقاف خلال العهد العثماني، وصولًا إلى فترة الانتداب البريطاني، موضحًا أثر التحولات السياسية على وضعيتها. أما الفصل الثاني، فقد عالج الواقع المعاصر لهذه الأوقاف، مبرزًا السياسات الصهيونية الممنهجة لانتهاك حرمتها، مقابل الجهود العربية والإسلامية الساعية لحمايتها، إلى جانب دور المقاومة الفلسطينية في التصدي لمحاولات تهويدها أو مصادرتها.

الكلمات المفتاحية :الأوقاف الجزائرية، فلسطين، العهد العثماني، الانتداب البريطاني، الكيان الصهيوني، المقاومة الفلسطينية، الهوية الإسلامية.

Summary:

This study explores the Algerian endowments (waqf) in Palestine, tracing their historical roots, forms, and religious and social roles, while also examining the challenges they face in the contemporary context. The first chapter introduces the concept and types of waqf, highlights the various forms of Algerian endowments present in Palestine and their geographical distribution, and sheds light on their contributions to religious and educational life. It also analyzes the development of these endowments during the Ottoman era and the British Mandate, emphasizing the impact of political transitions on their status. The second chapter addresses the current reality of Algerian endowments in Palestine, focusing on the systematic violations by the Zionist entity, the efforts of Arab and Islamic actors to defend and preserve them, and the stance of the Palestinian resistance in confronting attempts to Judaize or confiscate these properties.

Keywords: Algerian endowments, Palestine, Ottoman era, British Mandate, Zionist policies, Palestinian resistance, Islamic identity.

Let me know if you'd like a shorter version or need help translating the keywords into academic database terms.

تم بحمد الله